

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

- ملخص تنفيذي
- تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية
- التغير الشهري في مؤشرات الأداء
- تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية
- مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية
- مؤشرات أداء الأسعار المحلية للبورصات العربية بالمقارنة مع الأسواق المتقدمة والناشئة
- أهم التطورات التشريعية والتنظيمية والرقابية في أسواق المال العربية
- إضاءات على أسواق المال

- سجلت **أسواق المال العربية** أداءً متبايناً خلال شهر يوليو 2026، حيث تراجع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي بنحو 0.19 في المائة، في ظل ارتفاع مؤشرات سبع بورصات عربية مقابل تراجع سبع بورصات أخرى، بما ينسجم مع حالة التباين التي شهدتها الأسواق المالية المتقدمة والناشئة خلال نفس الفترة.
- على مستوى **أداء الأسواق فرادى**، تصدرت البورصة المصرية الأسواق العربية الصاعدة بارتفاع بلغ نحو 5.85 في المائة، تلتها بورصة عمان بنحو 3.64 في المائة، ثم سوقي العراق ودمشق بارتفاعات بلغت نحو 2.13 و1.82 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجلت بورصة البحرين أكبر تراجع بنحو 4.22 في المائة، تلتها بورصة قطر وبورصة مسقط وسوق دبي المالي بنحو 3.13 و3.07 و2.68 في المائة، على التوالي.
- ارتفعت **القيمة السوقية** لأسواق المال العربية بنحو 0.06 في المائة، لتبلغ نحو 4.31 تريليون دولار أمريكي، مقارنةً بنحو 4.31 تريليون دولار أمريكي في نهاية شهر يونيو 2026، بزيادة تقارب 2.38 مليار دولار أمريكي. وجاء هذا الارتفاع المحدود مع زيادة القيمة السوقية في تسعة أسواق مقابل تراجعها في ستة أسواق، حيث ساهمت المكاسب المسجلة في السوق المالية السعودية والبورصة المصرية في دعم الإجمالي، فيما حدثت تراجعات بورصة قطر وسوق دبي المالي من اتساع الزيادة.
- تراجعت **قيمة التداولات** بنحو 16.82 في المائة، لتبلغ نحو 90.24 مليار دولار أمريكي، مقابل نحو 108.48 مليار دولار أمريكي خلال شهر يونيو 2026، بانخفاض يقارب 18.25 مليار دولار أمريكي. وتركز جانب مهم من هذا التراجع في الأسواق ذات الوزن المرتفع في إجمالي التداولات، خاصة البورصة المصرية والسوق المالية السعودية، إلى جانب أسواق دبي وأبوظبي والكويت.
- ارتفع إجمالي **حجم التداول** بنحو 28.82 في المائة خلال شهر يوليو 2026، ليلعب نحو 261.86 مليار ورقة مالية، مقابل نحو 203.27 مليار ورقة مالية خلال الشهر السابق. وجاء الارتفاع رغم تراجع أحجام التداول في ثماني أسواق مقابل ارتفاعها في سبعة أسواق أخرى.
- شهد شهر يوليو 2026 **تطورات تشريعية وتنظيمية ورقابية** جديدة في الأسواق المالية العربية شملت تحديث أطر الترخيص والإفصاح والمقاصة والتسوية وحماية أموال العملاء، إلى جانب تعزيز متطلبات الاستدامة ومكافحة غسل الأموال، بما يدعم كفاءة الأسواق وشفافيتها وحماية المستثمرين.
- اتسم أداء **الأسواق المالية المتقدمة** بالتباين، حيث ارتفع مؤشر فوتسي بنحو 3.53 في المائة، وكاك 40 بنحو 1.26 في المائة، ودوا جونز بنحو 0.32 في المائة، مقابل تراجع ستاندرد أند بورز 500 بنحو 0.13 في المائة، وناسداك بنحو 3.20 في المائة، ونيكاي بنحو 8.14 في المائة. كما تباين أداء **الأسواق الناشئة**، مع ارتفاع مؤشر أوروبا بنحو 5.92 في المائة وأمريكا اللاتينية بنحو 4.78 في المائة، مقابل تراجع مؤشر آسيا بنحو 4.46 في المائة ومؤشر الدول العربية المركب بنحو 0.61 في المائة.
- ارتفعت **أسعار النفط** على أساس شهري خلال شهر يوليو 2026، حيث زاد خام برنت بنحو 22.1 في المائة ليصل إلى نحو 89.0 دولار أمريكي للبرميل، وارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 20.3 في المائة ليلعب نحو 83.6 دولار أمريكي للبرميل، رغم بقائهما دون مستوياتهما قبل ثلاثة أشهر. وفي الوقت نفسه، غلب تثبيت **أسعار الفائدة** على قرارات البنوك المركزية، مقابل خفض محدود في روسيا بمقدار 25 نقطة أساس، وبالتالي ظلت كلفة التمويل مرتفعة نسبياً دون توفير دعم إضافي للأسواق من خلال خفض واسع للفائدة.
- عكس أداء شهر يوليو 2026 تباين اتجاهات الأداء في أسواق المال العربية، حيث تراجع المؤشر المركب بصورة محدودة، وبقيت القيمة السوقية شبه مستقرة، فيما تراجعت قيمة التداولات رغم ارتفاع أحجام التداول. ويشير ذلك إلى أن زيادة عدد الأوراق المالية المتداولة لم تقترن بارتفاع مماثل في القيمة النقدية للتداول، فيما ظل أداء الأسواق مرتبطاً بنتائج الشركات، وتركيب القطاعات، ومستويات السيولة، إلى جانب تأثير ارتفاع أسعار النفط، وتثبيت أسعار الفائدة، واستمرار القيود والتوترات التجارية العالمية.

تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

سجل **المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لأسواق المال العربية** تراجعاً في نهاية شهر يوليو 2026 بنسبة 0.19 في المائة، نتيجة تباين أداء الأسواق المالية العربية، حيث ارتفعت مؤشرات سبع بورصات عربية مدرجة في قاعدة البيانات، مقابل انخفاض أداء سبع بورصات عربية أخرى.

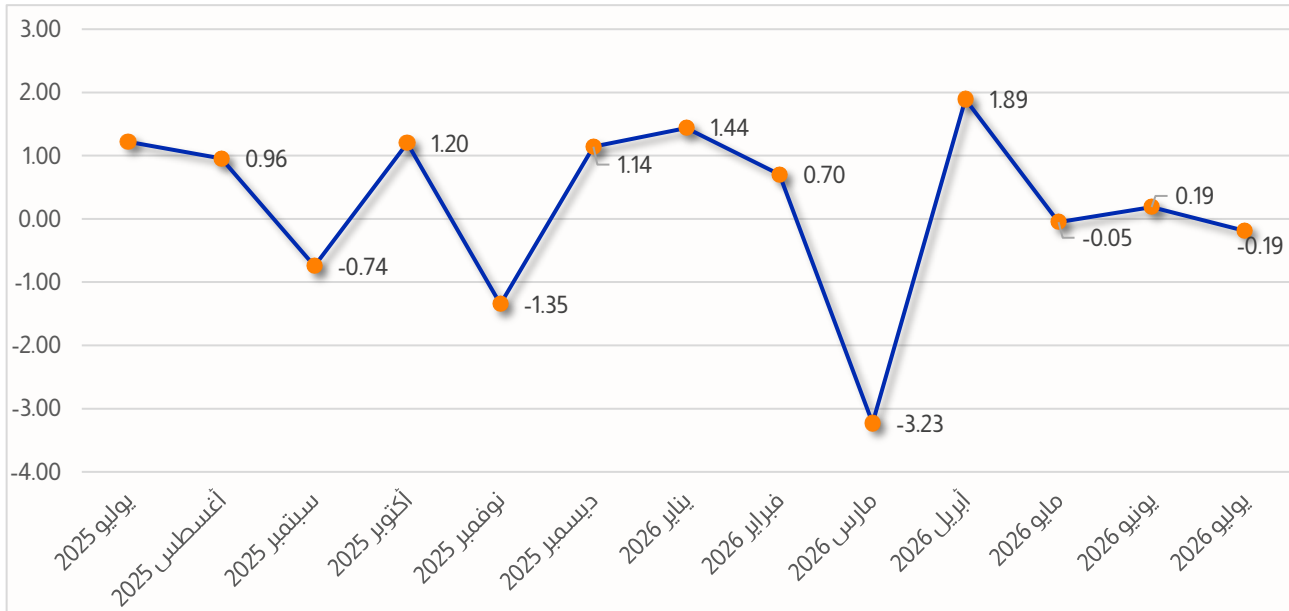
الأداء الإيجابي

- تصدرت البورصة المصرية قائمة الأسواق الصاعدة خلال شهر يوليو 2026، مسجلةً ارتفاعاً بلغ نحو 5.85 في المائة، تلتها بورصة عمان بنسبة 3.64 في المائة، ثم سوق العراق للأوراق المالية بنحو 2.13 في المائة وسوق دمشق للأوراق المالية بنسبة 1.82 في المائة، وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 1.13 في المائة.
- سجلت بورصتا تونس والكويت ارتفاعاً بنحو 0.88 و0.58 في المائة، على التوالي.

الأداء السلبي

- شملت التراجعات خلال شهر يوليو 2026 سبعة أسواق مالية عربية، حيث سجلت بورصة البحرين أكبر انخفاض بنحو 4.22 في المائة، تلتها بورصة قطر بنسبة 3.13 في المائة، ثم بورصة مسقط بنحو 3.07 في المائة، وسوق دبي المالي بنسبة 2.68 في المائة.
- تراجعت بورصة الدار البيضاء والسوق المالية السعودية وبورصة فلسطين بنحو 2.05 و1.95 و1.01 في المائة، على التوالي.

أداء مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية (%)



مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

يقوم صندوق النقد العربي منذ عام 1995 باحتساب مؤشر مركب يقيس تطور أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، علاوةً على احتساب مؤشر خاص بكل سوق. يتم ترجيح المؤشرات بالقيمة السوقية باستخدام مؤشر باش (Paasche Index) والمتسلسل، والمحسوبة بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. كما يتم تحديث عينة الشركات المدرجة في المؤشر بشكل دوري، بما يعكس التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أي من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. يضم المؤشر حالياً ستة عشر سوقاً مالية

التغير الشهري في مؤشرات الأداء

التغير الشهري في مؤشرات أسواق المال العربية

حجم التداول 28.82%

قيمة التداول -16.82%

القيمة السوقية 0.06%

التغير الشهري في مؤشرات أداء الأسواق المتقدمة

فوتسي 3.53%

نيكاي -8.14%

ستاندرد أند بورز -0.13%

ناسداك -3.20%

كاك 40 1.26%

مورجان ستانلي 2.18%

داو جونز 0.32%

التغير الشهري في مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة

أمريكا اللاتينية 4.78%

أوروبا 5.92%

آسيا -4.46%

الدول العربية (مؤشر مركب) -0.61%

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

سجلت **الأسواق المالية العربية** خلال شهر يوليو 2026 أداءً متبايناً، متماشياً مع أداء الأسواق المالية المتقدمة والناشئة. في هذا الإطار، تراجع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لأسواق المال العربية بنحو 0.19 في المائة، مع ارتفاع مؤشرات سبعة أسواق مالية عربية مقابل تراجع سبعة أسواق أخرى.

تصدرت البورصة المصرية الأسواق الصاعدة بارتفاع بلغ نحو 5.85 في المائة، تلتها بورصة عَمَّان بارتفاع بلغ 3.64 في المائة، وسوق العراق للأوراق المالية بنسبة 2.13 في المائة، وسوق دمشق للأوراق المالية بنحو 1.82 في المائة، وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 1.13 في المائة. كما ارتفعت بورصتا تونس والكويت بنحو 0.88 و0.58 في المائة، على التوالي.

في المقابل، سجلت بورصة البحرين أكبر تراجع خلال الشهر بنحو 4.22 في المائة، تلتها بورصة قطر بنسبة 3.13 في المائة، ثم بورصة مسقط بنحو 3.07 في المائة، وسوق دبي المالي بنسبة 2.68 في المائة. كما تراجعت مؤشرات بورصة الدار البيضاء والسوق المالية السعودية وبورصة فلسطين بنحو 2.05 و1.95 و1.01 في المائة، على التوالي.

تأثر أداء الأسواق العربية خلال شهر يوليو 2026 **بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية** التي تباين أثرها من سوق إلى آخر. على الصعيد الداخلي، عكس تباين أداء الأسواق المالية العربية اختلاف العوامل المؤثرة في كل سوق، خاصة نتائج الشركات، ومستويات التداول والسيولة، وأوزان القطاعات الرئيسة داخل المؤشرات، إلى جانب توجهات المستثمرين. لذلك، لم تتحرك الأسواق العربية في اتجاه واحد، إذ تركزت المكاسب بصورة أكبر في مصر وعمَّان والعراق ودمشق، مقابل تراجعات أوضح في البحرين وقطر ومسقط ودبي.

أظهرت **مؤشرات التداول** اختلافاً بين القيمة والحجم، حيث تراجعت قيمة التداولات في أسواق المال العربية بنحو 16.82 في المائة، لتبلغ نحو 90.24 مليار دولار أمريكي، مقابل نحو 108.48 مليار دولار أمريكي. في المقابل، ارتفعت أحجام التداول بنحو 28.82 في المائة لتبلغ نحو 261.86 مليار ورقة مالية، مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع عدد الأسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية، إلى جانب البورصة المصرية. ويشير اختلاف اتجاه القيمة والحجم إلى أن الزيادة في عدد الأوراق المالية المتداولة لم تقترن بارتفاع مماثل في قيمة التداول.

سجلت **القيمة السوقية** ارتفاعاً محدوداً بنحو 0.06 في المائة، لتبلغ نحو 4.31 تريليون دولار أمريكي، مقارنةً بنحو 4.31 تريليون دولار أمريكي في نهاية شهر يونيو 2026. ارتفعت القيمة السوقية في تسعة أسواق مقابل تراجعها في ستة أسواق، وسجلت البورصة المصرية أعلى مساهمة موجبة في التغير الكلي، فيما جاءت مساهمة السوق المالية السعودية مرتفعة نسبياً رغم محدودية نسبة ارتفاع قيمتها السوقية، نتيجة وزنها الكبير في إجمالي القيمة السوقية العربية. وفي المقابل، حدت التراجعات المسجلة في بورصة قطر وسوق دبي المالي من اتساع الارتفاع على مستوى المجموعة.

وعلى صعيد **التطورات التشريعية والتنظيمية والرقابية**، شهد شهر يوليو 2026 إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الأوراق المالية في عُمان، وتنظيم الترخيص الدولي لمقدمي الخدمات المالية في قطر، إلى جانب تحديث عدد من الأطر المنظمة للإفصاح وحماية أموال العملاء والمقاصة والتسوية في الكويت والبحرين ومصر. كما شملت التطورات تعزيز الإفصاح عن الاستدامة في تونس، وتحديث متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعامل مع الأصول الافتراضية والدول مرتفعة المخاطر في الإمارات والأردن، بما يدعم كفاءة الأسواق وشفافيتها وحماية المستثمرين.

أما على **الصعيد الخارجي**، فقد تأثرت الأسواق المالية العربية بدرجات متفاوتة بالتطورات التجارية العالمية، وتحركات أسعار النفط، وتوجهات السياسة النقدية خلال شهر يوليو 2026.

على مستوى **التجارة الدولية**، ارتفعت درجة عدم اليقين المرتبطة بالتوترات التجارية، مع إقرار الولايات المتحدة الأمريكية رسوماً إضافية بنسب 10 و12.5 في المائة على الواردات من مجموعة من الشركاء التجاريين، شملت عدداً من الدول العربية، مع استثناء بعض المنتجات، إلى جانب إجراءات إضافية تجاه البرازيل وكندا. وفي الوقت نفسه، استمرت بعض المسارات التفاوضية، بما أبقى البيئة التجارية تتسم بارتفاع القيود الجمركية واستمرار التفاوض بشأن شروط النفاذ إلى الأسواق. بالنسبة للأسواق العربية، ظل الأثر المباشر لهذه التطورات محدوداً نسبياً، حيث ظهر بصورة غير مباشرة من خلال تكاليف الاستيراد، وتوقعات الطلب الخارجي، وحركة رؤوس الأموال، وتقييم المستثمرين للمخاطر.

في **أسواق الطاقة**، ارتفع خام برنت بنحو 22.1 في المائة مقارنةً بنهاية شهر يونيو 2026 ليصل إلى نحو 89.0 دولار أمريكي للبرميل، كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 20.3 في المائة إلى نحو 83.6 دولار أمريكي للبرميل. ومع ذلك، بقيت الأسعار أدنى من مستوياتها قبل ثلاثة أشهر، بما يعني أن ارتفاع شهر يوليو عوض جزءاً من التراجعات السابقة. وعلى مستوى الأسواق العربية، وفر ارتفاع النفط دعماً لتوقعات الإيرادات والإنفاق في الدول المصدرة للطاقة، إلى جانب بعض القطاعات المرتبطة بالطاقة والبتروكيماويات والمواد الأساسية. إلا أن هذا الأثر اتسم بالتباين بين الأسواق، وهو ما يتضح من خلال تراجع المؤشر المركب، مقابل شبه استقرار القيمة السوقية وتراجع قيمة التداول. وبذلك، لم يكن ارتفاع أسعار النفط قادراً بمفرده على دفع الأسواق العربية في اتجاه تصاعدي.

وفيما يتعلق **بالسياسة النقدية**، غلب تثبيت أسعار الفائدة على قرارات البنوك المركزية خلال شهر يوليو 2026. في هذا السياق، أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي النطاق المستهدف لسعر الفائدة عند 3.50 إلى 3.75 في المائة، كما أبقى البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير، بينما خفض بنك روسيا سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 14.00 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية، بقيت أسعار الفائدة دون تغيير مقارنةً بنهاية شهر يونيو 2026. وساعد التثبيت على تجنب زيادة جديدة في كلفة الاقتراض، لكنه لم يوفر في المقابل دعماً إضافياً من خلال انخفاض كلفة التمويل، لذلك ظل أثر السياسة النقدية على أسواق الأسهم مرتبطاً بتقييمات الشركات، وكلفة رأس المال، ومستويات السيولة وتوقعات الأرباح.

كما اتسم أداء **الأسواق المتقدمة** بالتباين أيضاً خلال شهر يوليو 2026 حيث ارتفع مؤشر "فوتسي" بنحو 3.53 في المائة، ومؤشر "كاك 40" بنحو 1.26 في المائة، ومؤشر "داو جونز" بنحو 0.32 في المائة، بينما تراجع مؤشر "ستاندرد أند بورز 500" بنحو 0.13 في المائة، ومؤشر "ناسداك" بنحو 3.20 في المائة، وسجل مؤشر "نيكي" تراجعاً أكبر بلغ نحو 8.14 في المائة. ويعكس هذا التباين اختلاف الأوزان القطاعية ودرجة حساسية الشركات لأسعار الفائدة، والتطورات التجارية، وتحركات أسعار الطاقة.

في الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع مؤشر "داو جونز" بصورة محدودة، مقابل تراجع مؤشر "ستاندرد أند بورز 500" و"ناسداك"، في ظل تباين أداء القطاعات وحساسية الشركات ذات التقييمات المرتفعة لمستويات الفائدة وتوقعات الأرباح. كما ساعد تثبيت الفائدة على تجنب ضغوط إضافية على التقييمات، دون أن يوفر دعماً نقدياً جديداً للأسواق.

وفي اليابان، تراجع مؤشر "نيكاي" بنحو 8.14 في المائة، في ظل حساسية الشركات ذات الانكشاف الخارجي للتطورات التجارية وسلاسل التصنيع، إلى جانب ارتفاع تكاليف الطاقة. أما في أوروبا، فكان الأداء أكثر إيجابية، حيث ارتفع مؤشرا "فوتسي" و"كاك 40"، مع تباين أداء الشركات والقطاعات بحسب درجة انكشافها على الطاقة، والنشاط الاقتصادي المحلي، والتجارة الخارجية.

وفي الأسواق الناشئة، استمر التباين بين المناطق خلال شهر يوليو 2026، حيث ارتفع مؤشر الأسواق الناشئة في أوروبا بنحو 5.92 في المائة، ومؤشر أمريكا اللاتينية بنحو 4.78 في المائة، بينما تراجع مؤشر الأسواق الناشئة في آسيا بنحو 4.46 في المائة، وانخفض مؤشر الدول العربية المركب بنحو 0.61 في المائة. ويعكس ذلك اختلاف درجة تعرض الاقتصادات الناشئة للتجارة العالمية وأسعار الطاقة وتحركات العملات وتدفقات المحافظ، حيث كانت الأسواق الآسيوية الأكثر ارتباطاً بالتصنيع والتصدير أكثر حساسية للتطورات التجارية، بينما سجلت أسواق أوروبا وأمريكا اللاتينية أداءً أفضل خلال الشهر.

وبصورة عامة، يشير أداء أسواق المال العربية خلال شهر يوليو 2026 إلى أن التراجع المحدود في المؤشر المركب لم يكن نتيجة انخفاض واسع في الأسواق، بل جاء في ظل تباين واضح بين أسواق صاعدة وأخرى متراجعة. كما يعكس شبه استقرار القيمة السوقية، مقابل تراجع قيمة التداول وارتفاع أحجام التداول، يعكس اختلاف طبيعة النشاط بين الأسواق وعدم اتساع التحسن على مستوى المجموعة. وعلى الصعيد الخارجي، تداخل أثر ارتفاع أسعار النفط مع استمرار القيود التجارية وبقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبياً، فيما ظل أداء كل سوق مرتبطاً بدرجة كبيرة بنتائج الشركات، وتركيبته القطاعية، ومستويات التداول والسيولة، وتوجهات المستثمرين.

أثر التوترات التجارية والمسارات التفاوضية على أداء الأسواق المالية المتقدمة والعربية

شهدت العلاقات التجارية الدولية خلال شهر يوليو 2026 ارتفاعاً في درجة عدم اليقين المرتبط بالسياسة التجارية، مع انتقال الولايات المتحدة الأمريكية من رسم جمركي مؤقت بنحو 10 في المائة إلى إطار أوسع يفرض رسوماً بنحو 10 و12.5 في المائة على الواردات من مجموعة من الشركاء التجاريين، شملت عدداً من الدول العربية، مع استثناء عدد من السلع، من أبرزها منتجات الطاقة، وبعض المنتجات الزراعية والغذائية، والأسمدة ومدخلاتها، وبعض المنتجات الدوائية والمواد الخام والمدخلات الصناعية. ويشير ذلك إلى أن التجارة العالمية واجهت قيوداً جمركية وتنظيمية أكبر، ما رفع متطلبات الامتثال على الشركات والمصدرين، في وقت استمرت فيه المفاوضات بين عدد من الدول لتخفيف الرسوم أو تعديل شروط دخول السلع إلى الأسواق.

تزامن ذلك القرار مع إجراءات تجارية أمريكية إضافية تجاه عدد من الشركاء التجاريين، من بينها فرض رسوم بنسبة 25 في المائة على سلع برازيلية شملت الأثاث والإيثانول والآلات والمعدات والأحذية والسكر، والإعلان عن رسوم إضافية بنسبة 50 في المائة على واردات كندية شملت عدداً من المنتجات الاستهلاكية والصناعية والزراعية. وفي المقابل، بقيت بعض قنوات الحوار التجاري قائمة مع أطراف رئيسية، بما يشير إلى أن المشهد التجاري لم يتحرك في اتجاه واحد، بل جمع بين استمرار المسارات التفاوضية وارتفاع مستوى القيود الجمركية والقطاعية.

على صعيد الأسواق المالية المتقدمة، انعكست هذه التطورات أساساً عبر قناة الكلفة وهوامش الأرباح، وليس عبر اتجاه عام موحد للمؤشرات. في هذا السياق، أصبحت الشركات ذات الاعتماد الأكبر على المدخلات المستوردة، أو سلاسل الإنتاج العابرة للحدود، أو القطاعات ذات المكونات الصناعية والتكنولوجية متعددة المصادر، أكثر عرضة لإعادة تقييم توقعات الأرباح في ضوء ارتفاع الرسوم أو تغير قواعد النفاذ إلى الأسواق. في المقابل، كانت الشركات ذات الانكشاف المحلي الأكبر، أو القدرة الأعلى على تمرير التكاليف، أقل حساسية نسبياً لهذا النوع من المخاطر.

وتشير بيانات أداء المؤشرات المتقدمة خلال شهر يوليو 2026 إلى أن استمرار المسارات التفاوضية لم يكن كافياً لتكوين اتجاه داعم موحد للأسواق. حيث ظل الأداء متبايناً بين مؤشرات أكثر ارتباطاً بالتكنولوجيا وسلاسل الإنتاج العالمية، وأخرى أقل تعرضاً لهذه القنوات. لذلك، جاء أثر التوترات التجارية في الأسواق المتقدمة من خلال إعادة تسعير انتقائية لمخاطر الكلفة والهوامش وسلاسل الإمداد، وليس من خلال أثر شامل على السوق ككل.

أما في الأسواق الناشئة، فقد اختلف تأثير التوترات التجارية من سوق إلى آخر بحسب درجة ارتباط كل اقتصاد بالتجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال. وكانت الأسواق الأكثر اعتماداً على التصنيع والتصدير، خاصة الأسواق الآسيوية الناشئة، أكثر حساسية لمخاطر الرسوم الجمركية وتغير الطلب الخارجي وارتفاع تكاليف الامتثال. وفي المقابل، أظهرت بعض الأسواق الناشئة الأخرى في أوروبا وأمريكا اللاتينية أداءً أكثر استقراراً بحسب اختلاف درجة تعرضها للتجارة العالمية وتحركات أسعار الصرف وتدفقات المحافظ الاستثمارية. وبالتالي، لم تتحرك الأسواق الناشئة خلال شهر يوليو 2026 في اتجاه واحد استجابةً للتطورات التجارية، بل اختلف أدائها بحسب طبيعة كل اقتصاد ودرجة انكشافه على التجارة العالمية. في هذا السياق، كان التأثير أكبر على الاقتصادات الأكثر اعتماداً على التصنيع وسلاسل الإمداد الدولية، بينما كانت الأسواق الأقل ارتباطاً بهذه السلاسل أو الأكثر استفادة من تحولات التجارة والاستثمار أقل تأثراً.

وعلى مستوى الأسواق المالية العربية، بقي الأثر المباشر للتوترات التجارية العالمية محدوداً نسبياً، نظراً إلى أن الأسواق العربية، في مجملها، ليست مندمجة بالدرجة نفسها في سلاسل التصنيع العالمية مقارنةً بعدد من الأسواق الناشئة الآسيوية. غير أن الأثر غير المباشر ظل قائماً عبر قنوات تكلفة الواردات، وتوقعات الطلب الخارجي، والإقبال على المخاطر، وحركة السيولة الأجنبية والإقليمية. ومن ثم، فإن التطورات التجارية لم تشكل محركاً مباشراً لأداء الأسواق العربية، لكنها أضافت عاملاً خارجياً إلى بيئة تقييم المخاطر.

أظهرت مؤشرات أداء الأسواق المالية العربية خلال شهر يوليو 2026 أداءً متبايناً، في حين ظلت القيمة السوقية شبه مستقرة، وتراجعت قيمة التداول رغم ارتفاع حجم التداول. ويشير هذا الأداء إلى أن الأسواق لم تشهد توسعاً واضحاً في السيولة ذات القيمة المرتفعة، وأن حركة التداول لم تعكس تحسناً عاماً على الإقبال على المخاطر. وبذلك، فإن أثر التوترات التجارية على الأسواق العربية جاء محدوداً وغير مباشر، وتداخل مع عوامل محلية ومالية أكثر تأثيراً في الأداء الشهري، من بينها السيولة، وتوقعات الأرباح، وكلفة التمويل، واتجاهات المستثمرين.

يشير أداء شهر يوليو 2026 إلى أن أثر التوترات التجارية والمسارات التفاوضية على الأسواق المالية جاء من خلال إعادة تسعير مخاطر التجارة والكلفة والامتثال وسلاسل الإمداد. ففي الأسواق المتقدمة، تركز الأثر في تقييم الشركات والقطاعات بحسب درجة انكشافها على الواردات وسلاسل الإنتاج العالمية. وفي الأسواق الناشئة، ظهر الأثر في التمييز بين الأسواق الأكثر ارتباطاً بدورة التصنيع والتجارة الخارجية وتلك الأقل تعرضاً لها. أما في الأسواق العربية، فقد بقي الأثر غير مباشر على مستوى المجموعة، ولم يظهر في صورة اتجاه موحد للمؤشرات، بل تداخل مع السيولة والقيمة السوقية والعوامل المحلية الخاصة بالأداء الشهري.

أثر أسعار النفط على الأسواق المالية

سجلت أسعار النفط مكاسب على أساس شهري خلال شهر يوليو 2026، مقابل تسجيلها تراجعاً على أساس ثلاثة أشهر، حيث ارتفع خام برنت بنحو 22.1 في المائة مقارنة بمستويات نهاية شهر يونيو 2026، ليصل إلى نحو 89.0 دولار أمريكي للبرميل، كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 20.3 في المائة، ليلغ نحو 83.6 دولار أمريكي للبرميل. في المقابل، بقيت الأسعار منخفضة على أساس ثلاثة أشهر، إذ تراجع كل من خام برنت وخام غرب تكساس بنحو 21.9 و20.4 في المائة على التوالي، بما يشير إلى أن التحسن المسجل خلال الشهر لم يكن كافياً لتعويض التراجعات التي شهدتها الأسعار خلال الأشهر الثلاثة السابقة.

يعكس هذا الارتفاع الشهري إعادة تسعير جزئية للمخاطر في سوق الطاقة، في ظل استمرار حساسية الأسعار للتطورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما ما يرتبط بأمن الإمدادات وحركة الشحن عبر الممرات البحرية خاصة مضيق هرمز. غير أن استمرار التراجع على أساس ثلاثة أشهر يوضح أن الأسواق لم تتعامل مع ارتفاع شهر يوليو باعتباره تحولاً كاملاً في اتجاه الأسعار، بل باعتباره تحسناً مرحلياً ضمن بيئة تتأثر بتوازنات العرض والطلب، وتوقعات النمو العالمي، وحالة عدم اليقين المحيطة بإمدادات الطاقة.

على صعيد الأسواق المالية المتقدمة، لم يكن انعكاس ارتفاع أسعار النفط موحداً خلال شهر يوليو 2026، حيث أظهرت المؤشرات أداءً متبايناً، من خلال تراجع بعض الأسواق ذات الوزن الأعلى في قطاعات التكنولوجيا والنمو، بينما تماسكت أو ارتفعت مؤشرات أخرى ذات انكشاف أكبر على القطاعات الدورية² والطاقة والسلع. ويشير ذلك إلى أن النفط لم يكن عاملاً داعماً للأسواق المتقدمة بصورة عامة، بل كان تأثيره مرتبطاً بتركيبة كل سوق، ومدى حساسية الشركات لتكاليف الطاقة والتضخم والعوائد.

عزز ارتفاع أسعار النفط توجه المستثمرين نحو شركات الطاقة والمواد الأساسية، لكنه في الوقت ذاته أبقى مخاوف التضخم وتكاليف الإنتاج حاضرة لدى المستثمرين. لذلك، أصبحت الأسواق ذات الأوزان الأعلى في قطاعات النمو أكثر حساسية لهذا التطور، بينما استفادت بعض المؤشرات ذات الانكشاف الأكبر على القطاعات الأكثر ارتباطاً بالنشاط الاقتصادي الأساسي، مثل الطاقة والصناعة والمواد الأساسية بصورة نسبية. وعليه، يمكن وصف أثر أسعار النفط على الأسواق المتقدمة خلال شهر يوليو 2026 بأنه انتقائي وقطاعي، وليس أثراً واسعاً أو مباشراً على جميع المؤشرات.

أما في الأسواق الناشئة، فقد جاء الأثر متبايناً بين المناطق، حيث أظهر أداء الأسواق الآسيوية الناشئة تراجعاً في شهر يوليو 2026، في ظل حساسية عدد من اقتصاداتها لارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف الإنتاج والضغط التضخمي، إلى جانب عوامل أخرى مرتبطة بالدولار الأمريكي والعوائد العالمية وتدفقات المحافظ. في المقابل، أظهرت أسواق ناشئة أخرى، خصوصاً في أوروبا وأمريكا اللاتينية، أداءً أكثر إيجابية، بما يتسق مع استفادة بعض الاقتصادات ذات الانكشاف الأعلى على الطاقة والسلع من تحسن الأسعار. ومع ذلك، لا يمكن عزل هذا الأداء عن عوامل أخرى، مثل توقعات النمو، والسياسات النقدية، واتجاهات السيولة العالمية.

¹ **قطاعات النمو:** القطاعات التي تضم شركات تتمتع بمعدلات نمو فعلية أو متوقعة مرتفعة نسبياً في الإيرادات والأرباح مقارنةً بالسوق، وتعتمد تقييماتها بدرجة أكبر على توقعات النمو المستقبلي، مما يجعل أداء أسهمها أكثر حساسية لتغيرات توقعات الأرباح وأسعار الفائدة وظروف التمويل.

² **القطاعات الدورية:** القطاعات الأكثر ارتباطاً بمراحل الدورة الاقتصادية، مثل الصناعة والمواد الأساسية والسلع الاستهلاكية الكمالية والقطاع المالي والعقارات.

على مستوى أسواق المال العربية، لم ينعكس ارتفاع أسعار النفط خلال شهر يوليو 2026 بصورة موحدة على أداء المؤشرات، حيث اختلف الأثر من سوق إلى آخر بحسب هيكل القطاعات، ووزن شركات الطاقة والبتروكيماويات والمواد الأساسية، إلى جانب أداء البنوك والعقارات ومستويات التداول والسيولة. ويتضح ذلك من تراجع المؤشر المركب للأسواق المالية العربية، مقابل شبه استقرار القيمة السوقية، وتراجع قيمة التداول، رغم ارتفاع أحجام التداول.

في الأسواق العربية المصدرة للنفط، عزز ارتفاع أسعار الخام توقعات الإيرادات الحكومية والإنفاق العام، كما انعكس بصورة أفضل على بعض الشركات المرتبطة بالطاقة والبتروكيماويات والمواد الأساسية. إلا أن هذا الأثر لم يظهر بالدرجة نفسها في جميع الأسواق، إذ بقي الأداء مرتبطاً أيضاً بتركيبة كل مؤشر، ونتائج الشركات، ومستويات السيولة.

أما الأسواق العربية الأقل ارتباطاً بقطاع النفط، فيظهر الأثر بصورة غير مباشرة من خلال تكاليف الاستيراد والإنتاج، والتضخم، وكلفة التمويل. ولذلك، قد يشكل ارتفاع أسعار النفط عاملاً ضاعطاً على بعض الاقتصادات المستوردة للطاقة، لكن أثره على أسواق الأسهم يظل مرتبطاً بدرجة أكبر بالعوامل المحلية وأداء الشركات وتوجهات المستثمرين.

يشير أداء شهر يوليو 2026 إلى أن ارتفاع أسعار النفط كان أحد العوامل المؤثرة في تباين أداء الأسواق المالية، لكنه لم يكن العامل الوحيد لتحديد اتجاه المؤشرات، فقد كان أثره أكثر وضوحاً في الأسواق والقطاعات ذات الانكشاف الأعلى على الطاقة والسلع، وأقل تأثيراً أو مقيداً في الأسواق المستوردة للطاقة أو ذات الأوزان الأعلى لأسهم النمو³. وبالنسبة للأسواق العربية، فإن تباين أداء المؤشرات، مع شبه استقرار القيمة السوقية وتراجع قيمة التداول، يؤكد أن أثر النفط كان محدوداً وانتقائياً، ولم يتحول إلى زخم سوقي واسع النطاق.

أثر السياسة النقدية على الأسواق المالية

شهد شهر يوليو 2026 استمرار النهج الحذر في السياسة النقدية العالمية، حيث أبقى معظم البنوك المركزية أسعار الفائدة دون تغيير، مقابل خفض محدود في روسيا بمقدار 25 نقطة أساس. ويعني ذلك أن كلفة الاقتراض والتمويل بقيت مرتفعة نسبياً، لذلك، لم تحصل الأسواق على دعم واضح من انخفاض كلفة التمويل، وبقي تأثير السياسة النقدية مرتبطاً بمستويات الفائدة الحالية وانعكاسها على تقييم الأسهم، وكلفة رأس المال، وتدفقات الاستثمارات المالية.

في الاقتصادات المتقدمة، استقر النطاق المستهدف لسعر الفائدة في الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عند 3.50 إلى 3.75 في المائة، كما أبقى البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير، واستقر سعر الفائدة في المملكة المتحدة عند 3.75 في المائة، في حين بقي سعر الفائدة في اليابان عند 1.00 في المائة. ويشير ذلك إلى أن البنوك المركزية الرئيسية فضلت الحفاظ على موقف نقدي متحفظ، يوازن بين احتواء الضغوط التضخمية من جهة، وتجنب إضافة ضغوط جديدة على النشاط الاقتصادي والأسواق المالية من جهة أخرى.

³ **أسهم النمو:** شركات يُتوقع أن تحقق نمواً في الأرباح أو المبيعات بمعدلات أعلى من متوسط السوق، وغالباً ما تعتمد تقييماتها بدرجة أكبر على توقعات النمو المستقبلي، ما يجعلها أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة ومعدلات الخصم وتوقعات الأرباح.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

انعكس هذا المسار على الأسواق المالية المتقدمة من خلال قناة معدلات الخصم⁴ وكلفة رأس المال⁵، فغياب رفع إضافي للفائدة ساعد على الحد من ضغوط إعادة التسعير، لكنه لم يغير البيئة النقدية بشكل واضح، حيث بقيت كلفة التمويل عند مستويات مرتفعة نسبياً. لذلك، ظلت الشركات الأكثر اعتماداً على التمويل أو الأعلى مديونية أكثر تأثراً بمستويات العوائد وأسعار الفائدة، في حين بدت الشركات ذات التدفقات النقدية المستقرة أكثر قدرة على التماسك. في هذا الإطار، تباين أداء الأسواق المتقدمة خلال شهر يوليو 2026، إذ لم يؤد تثبيت أسعار الفائدة إلى تحرك المؤشرات في اتجاه واحد، حيث كان أداء الشركات الأفضل مالياً أكثر استقراراً، خاصة تلك القادرة على الحفاظ على الأرباح والتدفقات النقدية في ظل بقاء كلفة التمويل مرتفعة، بينما ظلت الشركات الأكثر اعتماداً على الاقتراض أو الأكثر حساسية لأسعار الفائدة تحت ضغط أكبر. وبذلك، ساعد تثبيت الفائدة على الحد من ضغوط إضافية على الأسواق، لكنه لم يوفر حافزاً قوياً لارتفاعها.

أما في الأسواق الناشئة، فقد اتسمت قرارات البنوك المركزية بالحذر، مع استمرار الحاجة إلى الحفاظ على مستويات فائدة تدعم استقرار العملات وتحد من خروج رؤوس الأموال. وفي هذا السياق، أبقت عدة اقتصادات، من بينها تركيا ومصر والبرازيل، أسعار الفائدة دون تغيير، بينما اتجهت روسيا إلى خفض محدود. ويعكس ذلك أن مساحة خفض الفائدة بقيت مقيدة بمخاطر أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال.

وفي أسواق الأسهم، ساعد استقرار أسعار الفائدة على تعزيز وضوح توجهات السياسة النقدية، لكنه لم يوفر دعماً كافياً لارتفاع التقييمات، في ظل بقاء كلفة التمويل مرتفعة نسبياً في عدد من الاقتصادات. لذلك، ظل أداء الأسواق الناشئة خلال شهر يوليو 2026 مرتبطاً أيضاً بحركة العملات، وتدفقات المستثمرين الأجانب، وتوقعات النمو، ومستويات العوائد العالمية.

على مستوى الأسواق المالية العربية، غلب تثبيت أسعار الفائدة على قرارات السياسة النقدية خلال شهر يوليو 2026، حيث أبقت الدول العربية، أسعار الفائدة دون تغيير مقارنةً بنهاية شهر يونيو 2026. ويعكس ذلك استمرار توجه البنوك المركزية نحو الحفاظ على الاستقرار النقدي، مع إبقاء مستويات الفائدة عند حدود تساعد على استقرار العملات وتحد من الضغوط على تدفقات رؤوس الأموال.

ساعد تثبيت الفائدة على تجنب زيادة جديدة في كلفة الاقتراض، لكنه لم يوفر في المقابل دعماً إضافياً من خلال خفض كلفة التمويل. لذلك، بقي تأثير السياسة النقدية محايداً نسبياً على التقييمات، مع استمرار حساسية القطاعات الأكثر اعتماداً على التمويل، مثل العقارات والشركات ذات المديونية المرتفعة، لمستويات الفائدة الحالية. وفي هذا الإطار، ظل اهتمام المستثمرين أكثر ارتباطاً بنتائج الشركات، وقوة التدفقات النقدية، وقدرتها على التعامل مع كلفة التمويل.

⁴ **معدلات الخصم:** أسعار الفائدة أو معدلات العائد المستخدمة لتحويل التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمتها الحالية، بما يسمح بمقارنة القيم المستقبلية بالقيم الحالية. وتشير المعايير الدولية للتقارير المالية إلى أن معدل الخصم يعكس التقديرات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية أو الأصل محل التقييم.

⁵ **كلفة رأس المال:** العائد المطلوب من مقدمي رأس المال، سواء من خلال الدين أو حقوق الملكية، مقابل تمويل أصول الشركة أو أنشطتها. ويُقاس ذلك غالباً من خلال المتوسط المرجح لكلفة رأس المال، الذي يجمع بين كلفة الدين وكلفة حقوق الملكية وفق أوزانهما في هيكل التمويل.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

في ضوء هذه التطورات، لم تكن السياسة النقدية عاملاً محفزاً واسع النطاق للأسواق المالية، لكنها ساعدت على احتواء ضغوط إضافية من خلال تجنب رفع جديد لأسعار الفائدة. في الأسواق المتقدمة، بقي الأثر مرتبطاً بمعدلات الخصم وتقييمات أسهم النمو والشركات مرتفعة المديونية. وفي الأسواق الناشئة، ظل مرتبطاً بفروق العوائد وتدفقات المحافظ وأسعار الصرف. أما في الأسواق العربية، فقد أسهم تثبيت الفائدة في استقرار التوقعات النقدية، لكنه لم يخفض كلفة التمويل أو يدفع السيولة إلى توسع واضح، ما جعل أداء الأسواق أكثر ارتباطاً بعوامل الأرباح والسيولة والقطاعات القيادية.

يوضح الجدول أدناه تحركات أسعار الفائدة لبعض البنوك المركزية المتقدمة والعربية في نهاية شهر يوليو 2026:

الدولة	نسبة الفائدة السابقة قبل شهر يوليو 2026 (%)	نسبة الفائدة نهاية شهر يوليو 2026 (%)	تغير الفائدة نهاية شهر يوليو 2026 (نقطة مئوية)
اليابان	1.00	1.00	0.00
منطقة اليورو	2.40	2.40	0.00
المغرب	2.25	2.25	0.00
العراق	5.50	5.50	0.00
الصين	3.00	3.00	0.00
الولايات المتحدة الأمريكية	3.50-3.75	3.50-3.75	0.00
الهند	5.25	5.25	0.00
قطر	4.35	4.35	0.00
الكويت	3.50	3.50	0.00
المملكة المتحدة	3.75	3.75	0.00
السعودية	4.25	4.25	0.00
البحرين	4.25	4.25	0.00
عُمان	4.25	4.25	0.00
الأردن	5.75	5.75	0.00
الإمارات	3.65	3.65	0.00
تركيا	37.00	37.00	0.00
مصر	19.00	19.00	0.00
البرازيل	14.25	14.25	0.00
روسيا	14.25	14.00	-0.25

المصدر: البنوك المركزية العالمية والعربية.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

شهدت مؤشرات أسواق المال العربية خلال شهر يوليو 2026 تبايناً واضحاً في الأداء، حيث ارتفعت مؤشرات سبعة أسواق، مقابل تراجع سبعة أسواق أخرى. تصدرت البورصة المصرية الأسواق الصاعدة بارتفاع بلغ نحو 5.85 في المائة، بدعم من صعود عدد من القطاعات، من أبرزها الطاقة والخدمات المساندة، والخدمات التعليمية، والرعاية الصحية والأدوية، إلى جانب البنوك والعقارات والاتصالات والموارد الأساسية. كما تزامن هذا الأداء مع تحسن نشاط التداول على الأسهم. جاءت بورصة عجمان في المرتبة الثانية بارتفاع بلغ 3.64 في المائة، تلتها سوق العراق للأوراق المالية بنسبة 2.13 في المائة، وسوق دمشق للأوراق المالية بنحو 1.82 في المائة. كما ارتفعت مؤشرات سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة تونس وبورصة الكويت بنحو 1.13 و0.88 و0.58 في المائة، على التوالي.

في المقابل، سجلت بورصة البحرين أكبر تراجع بنحو 4.22 في المائة، تلتها بورصة قطر بنسبة 3.13 في المائة، ثم بورصة مسقط بنحو 3.07 في المائة، وسوق دبي المالي بنسبة 2.68 في المائة. كما تراجعت مؤشرات بورصة الدار البيضاء والسوق المالية السعودية وبورصة فلسطين بنحو 2.05 و1.95 و1.01 في المائة، على التوالي.

ويشير هذا التباين إلى أن أداء الأسواق العربية ارتبط بدرجة أكبر بالعوامل الداخلية لكل سوق على حدة، خاصة نتائج الشركات، ومستويات التداول والسيولة، وأوزان القطاعات الرئيسية داخل المؤشرات، إلى جانب توجهات المستثمرين. لذلك، لم تظهر الأسواق استجابة موحدة للتطورات الاقتصادية والمالية الخارجية.

رغم أن ارتفاع أسعار النفط وفر قدراً من الدعم لبعض الأسواق والقطاعات المرتبطة بالطاقة، إلا أن أثره كان متبيناً بين الأسواق. كما ظل بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبياً، إلى جانب استمرار حالة الحذر المرتبطة بالتجارة العالمية، من العوامل التي أثرت في تقييمات المستثمرين. وبذلك، بقي اتجاه كل سوق خلال شهر يوليو 2026 مرتبطاً بدرجة أكبر بعوامله الداخلية وتركيبته القطاعية ومستوى نشاط التداول.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

السوق المالية	المؤشر	نهاية شهر يونيو 2026	نهاية شهر يوليو 2026	نسبة التغير الشهري (%)
البورصة المصرية	EGX30	50487.96	53442.20	5.85
بورصة عمان	ASE100	3,855.69	3,996.13	3.64
سوق العراق للأوراق المالية	ISX60	1,019.39	1,041.07	2.13
سوق دمشق للأوراق المالية	DWX	144,465.15	147,099.40	1.82
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	FADGI	9,804.16	9,914.62	1.13
بورصة تونس	TUNINDEX	19,863.75	20,038.09	0.88
بورصة الكويت	BK	8,706.33	8,756.68	0.58
بورصة فلسطين	ALQUDS	654.96	648.32	-1.01
السوق المالية السعودية	TASI	10,799.92	10,589.72	-1.95
بورصة الدار البيضاء	MASI	18,217.27	17,843.70	-2.05
سوق دبي المالي	DFMGI	5,955.58	5,795.93	-2.68
بورصة مسقط	MSX30	7,507.94	7,277.20	-3.07
بورصة قطر	QE	10,241.75	9,920.69	-3.13
بورصة البحرين	BHBX	2,042.56	1,956.33	-4.22

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

القيمة السوقية لأسواق المال العربية

ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق المال العربية خلال شهر يوليو 2026 مقارنةً بالشهر السابق بنحو 0.06 في المائة، لتبلغ نحو 4.31 تريليون دولار أمريكي، مقارنةً بنحو 4.31 تريليون دولار أمريكي في نهاية شهر يونيو 2026، بما يعادل ارتفاعاً بنحو 2.38 مليار دولار أمريكي. جاء هذا الارتفاع المحدود في ظل تباين اتجاهات الأداء بين الأسواق، حيث سجلت تسعة أسواق مالية عربية ارتفاعاً في قيمتها السوقية خلال الفترة نفسها، مقابل تراجع ستة أسواق مالية، بما يشير إلى أن الزيادة الإجمالية لم تكن واسعة النطاق، بل جاءت محصلةً للمكاسب المسجلة في عدد من الأسواق مقابل تراجعات شهدتها أسواق ذات وزن نسبي مؤثر في إجمالي القيمة السوقية العربية.

تصدرت البورصة المصرية الأسواق العربية من حيث الارتفاع في القيمة السوقية خلال شهر يوليو 2026 بنسبة بلغت نحو 7.00 في المائة، تلتها سوق العراق للأوراق المالية بنسبة 3.64 في المائة، ثم بورصة عمان بنسبة 2.43 في المائة، وبورصة مسقط بنسبة 2.32 في المائة، وسوق دمشق للأوراق المالية بنسبة 1.78 في المائة. كما سجلت بورصتا الكويت وتونس، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، والسوق المالية السعودية ارتفاعات محدودة في قيمتها السوقية بنسب تراوحت بين 0.49 في المائة و0.18 في المائة.

في المقابل، سجلت بورصة البحرين أعلى تراجع في القيمة السوقية خلال شهر يوليو 2026 بنسبة بلغت نحو 4.22 في المائة، تلتها بورصة قطر بنسبة 3.57 في المائة، ثم بورصة بيروت بنسبة 2.44 في المائة، وسوق دبي المالي بنسبة 2.17 في المائة. كما تراجعت القيمة السوقية في كل من بورصة الدار البيضاء وبورصة فلسطين بنحو 1.24 في المائة و0.71 في المائة، على التوالي.

وفيما يتعلق بمساهمة الأسواق المالية العربية في التغير الشهري للقيمة السوقية الإجمالية، سجلت البورصة المصرية أعلى مساهمة موجبة في التغير الكلي، حيث بلغت مساهمتها نحو 0.12 نقطة مئوية، نتيجة ارتفاع قيمتها السوقية بنحو 5.13 مليار دولار أمريكي. وجاء هذا الارتفاع بالتزامن مع أداء إيجابي لمؤشرات عدد من القطاعات، خاصة الطاقة والخدمات المساندة، والخدمات التعليمية، والرعاية الصحية والأدوية، إلى جانب البنوك والموارد الأساسية والتجارة والموزعين. كما ساهمت السوق المالية السعودية بنحو 0.10 نقطة مئوية، رغم أن ارتفاع قيمتها السوقية بلغ نحو 0.18 في المائة فقط، وهو ما يعكس وزنها النسبي الكبير في إجمالي القيمة السوقية للبورصات العربية.

في المقابل، حدّت التراجعات المسجلة في عدد من الأسواق ذات الوزن النسبي المؤثر من اتساع الارتفاع في القيمة السوقية الإجمالية، حيث سجلت بورصة قطر أعلى تراجع في التغير الكلي بنحو 0.14 نقطة مئوية، نتيجة انخفاض قيمتها السوقية بنحو 6.05 مليار دولار أمريكي. تزامن هذا الانخفاض مع أداء سلبي لمؤشرات عدد من القطاعات، من أبرزها الاتصالات والصناعة والعقارات والبنوك والخدمات المالية. كما ساهمت سوق دبي المالي في الضغط على القيمة السوقية الإجمالية بمساهمة سالبة بلغت نحو 0.13 نقطة مئوية، نتيجة تراجع قيمتها السوقية بنحو 5.79 مليار دولار أمريكي.

يعكس تطور القيمة السوقية العربية خلال شهر يوليو 2026 تباين اتجاهات الأداء بين الأسواق، مع بقاء إجمالي القيمة السوقية قريباً من مستواه في نهاية شهر يونيو 2026، حيث ظل الأداء الكلي متأثراً بحركة أسعار الأسهم وأوزان الأسواق الكبرى ضمن إجمالي القيمة السوقية، وهو ما يفسر محدودية التغير على مستوى المجموعة رغم ارتفاع القيمة السوقية في غالبية الأسواق. وبذلك، فإن الارتفاع المحدود في القيمة السوقية الإجمالية لا يشير إلى توسع واضح في مستويات الرسملة السوقية على مستوى المجموعة، بقدر ما يعكس محصلة متفاوتة بين مكاسب عدد من الأسواق وتراجعات أسواق أخرى ذات وزن مؤثر.

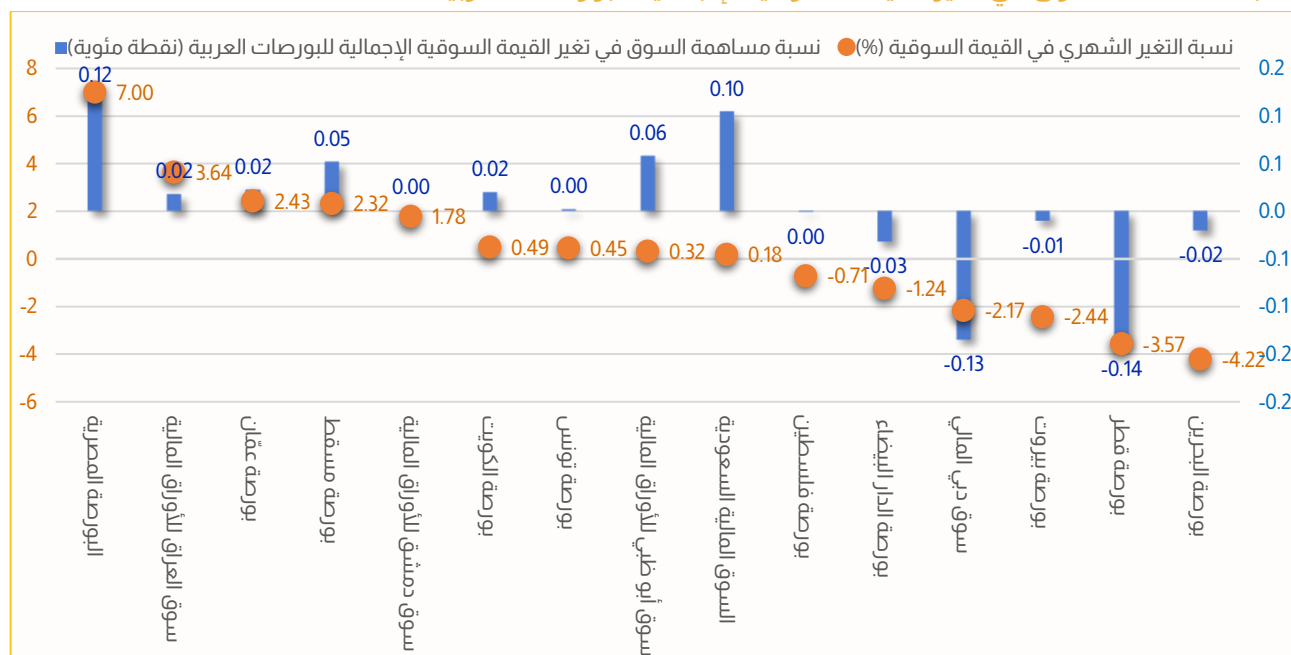
مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

القيمة السوقية لأسواق المال العربية

السوق المالية	نهاية شهر يونيو 2026	نهاية شهر يوليو 2026	نسبة مساهمة السوق في تغير القيمة السوقية (نقطة مئوية)	نسبة التغير الشهري (%)
البورصة المصرية	73,280,701,363	78,410,906,234	0.12	7.00
سوق العراق للأوراق المالية	20,944,573,293	21,706,283,992	0.02	3.64
بورصة عتّان	39,484,575,681	40,443,909,618	0.02	2.43
بورصة مسقط	95,401,230,048	97,617,207,457	0.05	2.32
سوق دمشق للأوراق المالية	2,289,158,054	2,329,798,973	0.00	1.78
بورصة الكويت	170,567,342,395	171,405,992,836	0.02	0.49
بورصة تونس	16,542,205,040	16,617,153,322	0.00	0.45
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	784,308,353,090	786,787,523,160	0.06	0.32
السوق المالية السعودية	2,515,729,522,400	2,520,210,559,841	0.10	0.18
بورصة فلسطين	5,081,377,296	5,045,093,935	0.00	-0.71
بورصة الدار البيضاء	111,456,459,177	110,072,163,308	-0.03	-1.24
سوق دبي المالي	267,318,497,535	261,524,456,293	-0.13	-2.17
بورصة بيروت	18,474,896,720	18,024,754,989	-0.01	-2.44
بورصة قطر	169,218,776,904	163,169,616,115	-0.14	-3.57
بورصة البحرين	21,031,780,337	20,143,899,944	-0.02	-4.22
إجمالي القيمة السوقية	4,311,129,449,331	4,313,509,320,016		0.06

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة مساهمة السوق في تغير القيمة السوقية الإجمالية للبورصات العربية



قيمة التداولات في أسواق المال العربية (دولار أمريكي)

تراجعت قيمة التداولات في أسواق المال العربية خلال شهر يوليو 2026 بنحو 16.82 في المائة مقارنةً بالشهر السابق، لتبلغ نحو 90.24 مليار دولار أمريكي، مقابل نحو 108.48 مليار دولار أمريكي خلال شهر يونيو 2026، بانخفاض قدره نحو 18.25 مليار دولار أمريكي. وجاء هذا التراجع مع انخفاض قيمة التداولات في إحدى عشر سوقاً مالية عربية، مقابل ارتفاعها في أربعة أسواق، فيما تركز الجزء الأكبر من الانخفاض في عدد من الأسواق ذات الوزن المرتفع في إجمالي التداولات، وفي مقدمتها البورصة المصرية والسوق المالية السعودية.

تصدرت بورصة الدار البيضاء الأسواق العربية من حيث الارتفاع النسبي في قيمة التداولات خلال شهر يوليو 2026 بنسبة بلغت نحو 38.17 في المائة، تلتها بورصة مسقط بنسبة 18.65 في المائة، فيما سجلت بورصة بيروت وسوق العراق للأوراق المالية ارتفاعات محدودة بلغت نحو 1.62 و1.22 في المائة، على التوالي. ورغم أن بورصة الدار البيضاء سجلت أعلى نسبة ارتفاع، إلا أن بورصة مسقط كانت الأعلى في التغير الكلي.

في المقابل، سجلت سوق دمشق للأوراق المالية أكبر تراجع نسبي في قيمة التداولات بنسبة بلغت نحو 64.62 في المائة، تلتها بورصة فلسطين بنسبة 55.33 في المائة، ثم بورصة البحرين بنسبة 51.91 في المائة. كما تراجعت قيمة التداولات في سوق دبي المالي وبورصة قطر بنحو 40.53 و34.49 في المائة، على التوالي، فيما تراوحت نسب التراجع في بورصة الكويت وسوق أبوظبي للأوراق المالية والسوق المالية السعودية وبورصة عمّان والبورصة المصرية بين 24.82 و11.32 في المائة. أما بورصة تونس، فسجلت تراجعاً أكثر محدودية بلغ نحو 3.66 في المائة.

وفيما يتعلق بمساهمة الأسواق المالية العربية في التغير الشهري لإجمالي قيمة التداولات، سجلت البورصة المصرية أعلى مساهمة سالبة بنحو 5.50 نقطة مئوية، ويعزى ذلك إلى انخفاض قيم التداول في عدد من القطاعات، من أبرزها البنوك، والاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات، والموارد الأساسية، والعقارات.

في المقابل، سجلت بورصة مسقط أعلى مساهمة موجبة بنحو 0.35 نقطة مئوية في شهر يوليو 2026، نتيجة تحسن النشاط في القطاع المالي، ولا سيما عدد من الأسهم المصرفية، إلى جانب عدد من أسهم قطاعي الصناعة والخدمات. كما تزامن ذلك مع بدء تداول أسهم الشركة العمانية الهندية للسماح "أوميفكو"، بما أضاف نشاطاً جديداً ضمن القطاع الصناعي. وجاءت بورصة الدار البيضاء في المرتبة الثانية من حيث المساهمة الموجبة بنحو 0.23 نقطة مئوية، نتيجة ارتفاع قيمة التداولات بنحو 246 مليون دولار أمريكي.

بصورة عامة، يعكس أداء شهر يوليو 2026 تبايناً في اتجاهات نشاط التداول في الأسواق المالية العربية، إلا أن تراجع التداولات في عدد من الأسواق ذات الأوزان المرتفعة دفع الإجمالي نحو الانخفاض. كما يوضح التفاوت بين نسب التغير والمساهمات في التغير الكلي أن أثر كل سوق يرتبط بحجمه ووزنه في إجمالي التداولات، إذ لم تنعكس الارتفاعات النسبية الكبيرة في بعض الأسواق بأثر مماثل على مستوى المجموعة، في حين كان للتراجعات الأقل نسبياً في البورصة المصرية والسوق المالية السعودية أثراً أكبر في الاتجاه العام.

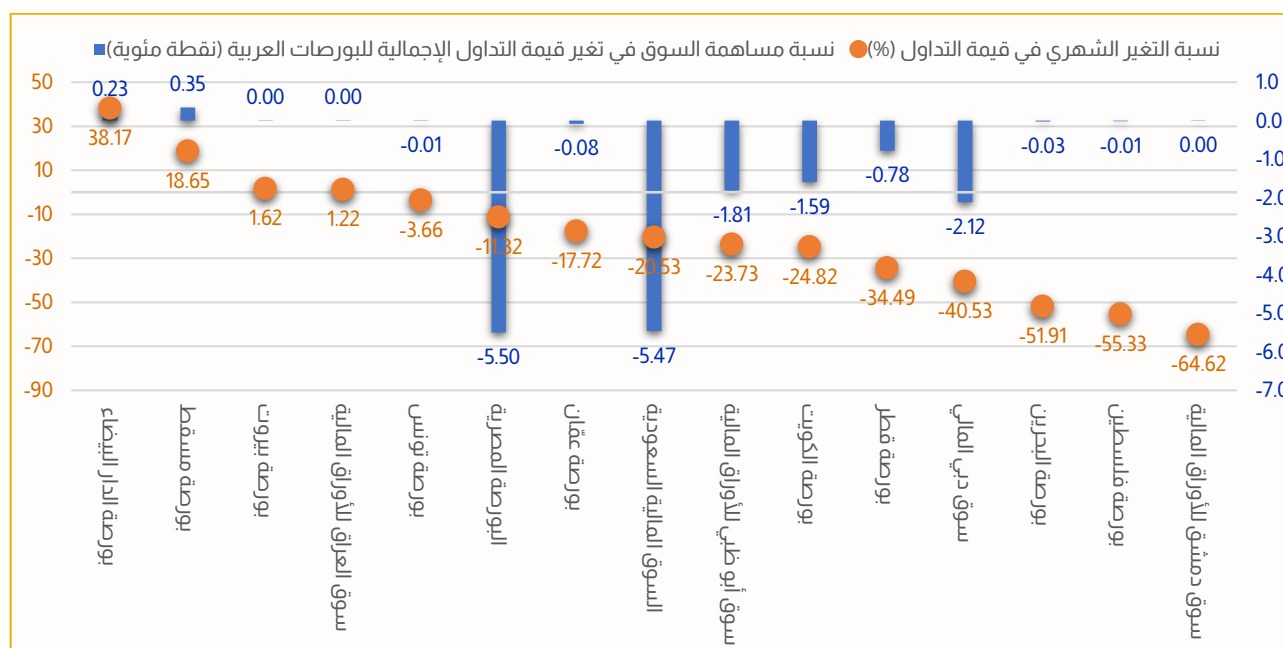
مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

قيمة التداولات في أسواق المال العربية (دولار أمريكي)

السوق المالية	نهاية شهر يونيو 2026	نهاية شهر يوليو 2026	نسبة مساهمة السوق في تغير قيمة التداول الإجمالية (نقطة مئوية)	نسبة التغير الشهري (%)
بورصة الدار البيضاء	644,277,382	890,210,870	0.23	38.17
بورصة مسقط	2,015,985,017	2,391,992,557	0.35	18.65
بورصة بيروت	18,274,616	18,571,187	0.00	1.62
سوق العراق للأوراق المالية	89,838,537	90,932,054	0.00	1.22
بورصة تونس	191,797,747	184,785,231	-0.01	-3.66
البورصة المصرية	52,705,474,516	46,738,154,817	-5.50	-11.32
بورصة عمان	505,199,876	415,692,906	-0.08	-17.72
السوق المالية السعودية	28,881,767,348	22,951,764,276	-5.47	-20.53
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	8,275,454,902	6,311,690,427	-1.81	-23.73
بورصة الكويت	6,965,086,805	5,236,198,390	-1.59	-24.82
بورصة قطر	2,442,438,875	1,600,005,238	-0.78	-34.49
سوق دبي المالي	5,663,194,299	3,368,132,603	-2.12	-40.53
بورصة البحرين	53,198,101	25,580,934	-0.03	-51.91
بورصة فلسطين	28,219,585	12,604,501	-0.01	-55.33
سوق دمشق للأوراق المالية	4,227,737	1,495,936	0.00	-64.62
إجمالي قيمة التداول	108,484,435,340	90,237,811,927		-16.82

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة مساهمة السوق في تغير قيمة التداول الإجمالية للبورصات العربية



أحجام التداول في أسواق المال العربية (ورقة مالية)

ارتفع إجمالي أحجام التداول في أسواق المال العربية خلال شهر يوليو 2026 بنحو 28.82 في المائة مقارنةً بالشهر السابق، ليلغ نحو 261.85 مليار ورقة مالية، مقابل نحو 203.27 مليار ورقة مالية خلال شهر يونيو 2026. جاء هذا الارتفاع رغم تراجع أحجام التداول في ثمانية أسواق مالية عربية، مقابل ارتفاعها في سبعة أسواق، بما يعكس تركيز الزيادة في عدد محدود من الأسواق، وفي مقدمتها سوق العراق للأوراق المالية والبورصة المصرية.

تصدّرت سوق العراق للأوراق المالية الأسواق العربية من حيث الارتفاع في أحجام التداول خلال شهر يوليو 2026 بنسبة بلغت نحو 54.88 في المائة، تلتها بورصة الدار البيضاء بنسبة 28.66 في المائة، ثم بورصة مسقط بنسبة 26.80 في المائة. كما سجلت بورصة عمّان وبورصة تونس والبورصة المصرية ارتفاعات تراوحت بين نحو 15.76 و13.12 في المائة، فيما سجلت بورصة بيروت ارتفاعاً بنحو 4.28 في المائة. جاء الارتفاع في سوق العراق للأوراق المالية نتيجة تنفيذ عدد من الأوامر المتقابلة⁶ والصفقات الخاصة كبيرة الحجم على أسهم القطاع المصرفي، بما رفع عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر.

في المقابل، سجلت سوق دمشق للأوراق المالية أكبر تراجع في أحجام التداول خلال شهر يوليو 2026 بنسبة بلغت نحو 71.95 في المائة، تلتها بورصة البحرين بنسبة 52.75 في المائة، ثم بورصة فلسطين بنسبة 41.02 في المائة. كما تراجعت أحجام التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي بنحو 39.08 و34.94 في المائة، على التوالي، فيما تراوحت نسب التراجع في بورصة قطر وبورصة الكويت والسوق المالية السعودية بين 27.09 و14.00 في المائة.

تزامن ارتفاع أحجام التداول خلال شهر يوليو 2026 مع تراجع إجمالي قيمة التداولات العربية بنحو 16.82 في المائة، بما يشير إلى أن الزيادة في عدد الأوراق المالية المتداولة لم تقترن بارتفاع مماثل في القيمة النقدية للتداول. ويعكس هذا التباين اختلاف طبيعة النشاط بين الأسواق، خاصة مع تركيز جانب مهم من الزيادة في تداولات مرتفعة من حيث عدد الأسهم، وفي مقدمتها التداولات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.

⁶ الأوامر المتقابلة: أوامر شراء وبيع متوافقة على الورقة المالية نفسها، تُنفذ في توقيت متقارب وبأسعار وكميات متطابقة أو متقاربة، بما يؤدي إلى إتمام الصفقة بين طرفي الأمر.

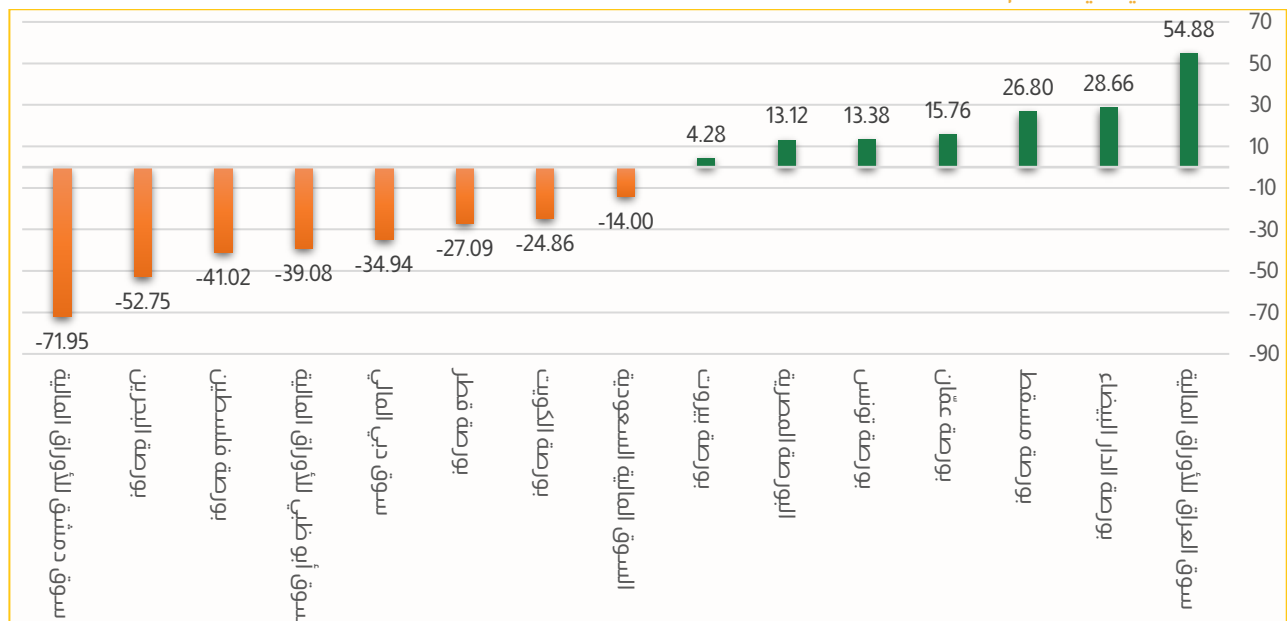
مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

أحجام التداول في أسواق المال العربية (ورقة مالية)

السوق المالية	نهاية شهر يونيو 2026	نهاية شهر يوليو 2026	نسبة التغير الشهري (%)
سوق العراق للأوراق المالية	107,602,545,720	166,655,061,356	54.88
بورصة الدار البيضاء	17,290,710	22,246,996	28.66
بورصة مسقط	2,663,805,719	3,377,607,630	26.80
بورصة عمان	110,962,395	128,455,147	15.76
بورصة تونس	28,314,930	32,104,512	13.38
البورصة المصرية	61,231,168,598	69,262,199,568	13.12
بورصة بيروت	348,367	363,261	4.28
السوق المالية السعودية	5,288,188,693	4,547,670,795	-14.00
بورصة الكويت	8,366,471,781	6,286,904,305	-24.86
بورصة قطر	3,156,911,104	2,301,591,550	-27.09
سوق دبي المالي	5,758,423,231	3,746,510,918	-34.94
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	8,951,348,516	5,452,998,488	-39.08
بورصة فلسطين	14,488,873	8,545,577	-41.02
بورصة البحرين	64,506,418	30,478,897	-52.75
سوق دمشق للأوراق المالية	17,707,097	4,966,232	-71.95
إجمالي حجم التداول	203,272,482,152	261,857,705,232	28.82

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

التغير الشهري في أحجام التداول للبورصات العربية (%)

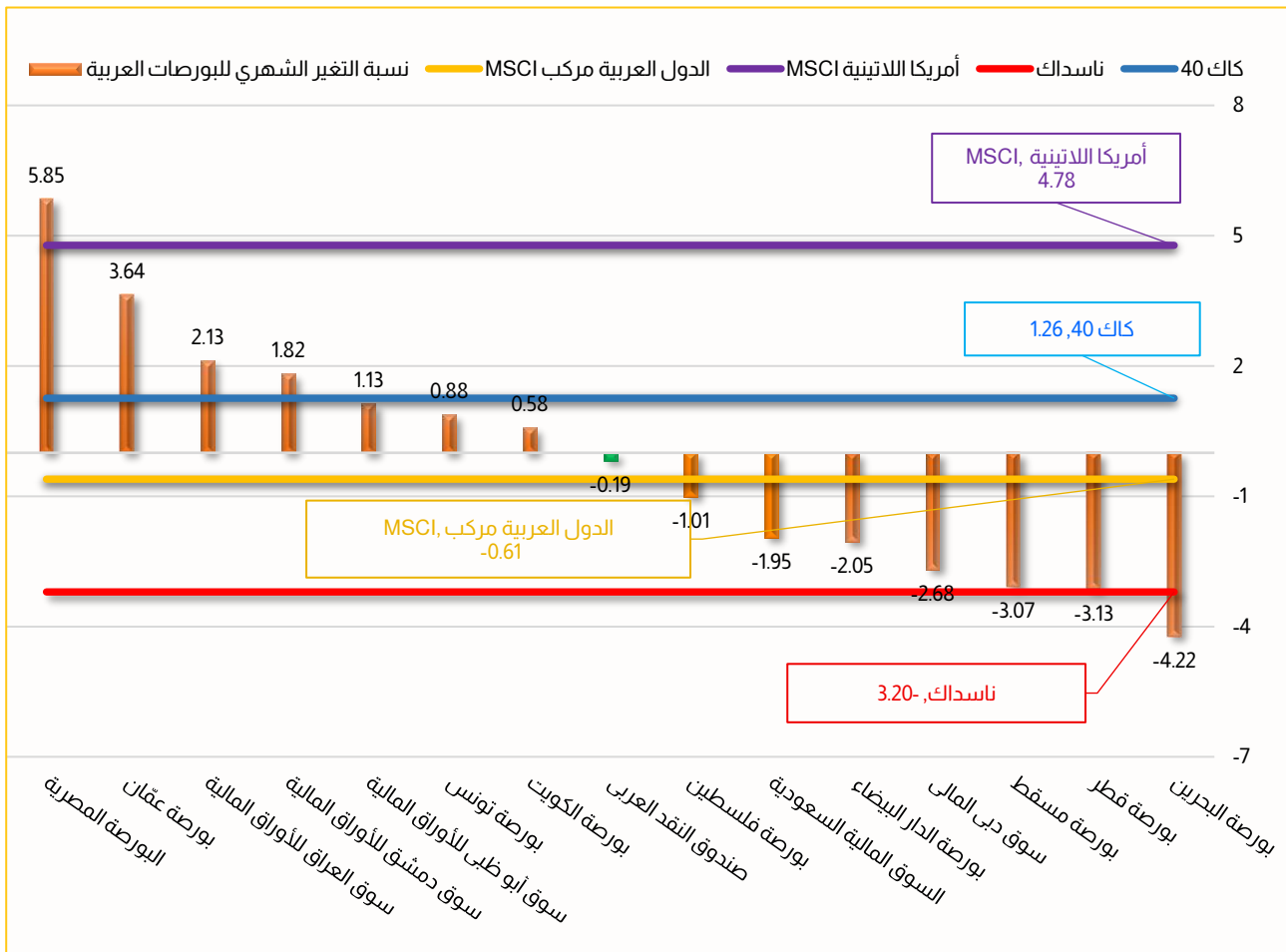


مؤشرات أداء الأسعار المحلية للبورصات العربية مقارنةً مع الأسواق المتقدمة والناشئة

السوق المالية	نسبة التغير الشهري (%) - يوليو 2026
أوروبا MSCI	5.92
البورصة المصرية	5.85
أمريكا اللاتينية MSCI	4.78
بورصة عتّان	3.64
فوتسي	3.53
مورجان ستانلي	2.18
سوق العراق للأوراق المالية	2.13
سوق دمشق للأوراق المالية	1.82
كاك 40	1.26
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	1.13
بورصة تونس	0.88
بورصة الكويت	0.58
داو جونز	0.32
ستاندرد أند بورز	-0.13
صندوق النقد العربي	-0.19
الدول العربية مركب MSCI	-0.61
بورصة فلسطين	-1.01
السوق المالية السعودية	-1.95
بورصة الدار البيضاء	-2.05
سوق دبي المالي	-2.68
بورصة مسقط	-3.07
بورصة قطر	-3.13
ناسداك	-3.20
بورصة البحرين	-4.22
آسيا MSCI	-4.46
نيكاي	-8.14

المصدر: المواقع الرسمية للبورصات المتقدمة والناشئة والبورصات العربية.

نسبة التغير الشهري في مؤشرات أداء الأسعار المحلية بالبورصات العربية مقارنة مع الأسواق المتقدمة والناشئة (%)



أبرز التطورات التشريعية والتنظيمية والرقابية في أسواق المال العربية

فيما يلي عرضاً لأبرز التطورات التشريعية والتنظيمية والرقابية والإجراءات الاحترازية التي شهدتها أسواق المال العربية خلال شهر يوليو 2026، والتي تناولت الأطر القانونية وقواعد الترخيص، وتنظيم الأنشطة والمنتجات المالية، ومتطلبات الإفصاح والحوكمة والمراجعة، إضافةً إلى حماية أموال العملاء وكفاية رأس المال وخدمات المقاصة والتسوية والاستدامة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تبرز هذه التطورات كل إجراء ونطاق تطبيقه وهدفه أو أثره المتوقع، بما يساعد على قراءة اتجاهات الإصلاح المؤسسي والتنظيمي إلى جانب مؤشرات أداء الأسواق ونشاط التداول.

التطورات التشريعية

السوق	الجهة المصدرة	الإجراء	الهدف / الأثر المتوقع
عُمان	هيئة الخدمات المالية	إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الأوراق المالية أصدرت هيئة الخدمات المالية اللائحة التنفيذية لقانون الأوراق المالية، لتنظيم إصدار الأوراق المالية وطرحها، وصناديق الاستثمار الجماعي، والاستحواذ والسيطرة، والتوريق، والجهات المرخصة، وحماية المستثمرين. وتحل اللائحة محل الأطر التنفيذية السابقة لسوق رأس المال وصناديق الاستثمار العقاري، مع استمرار الأحكام المنظمة لمنصات التمويل الجماعي. كما يستمر العمل بالتعليمات والنماذج والتعاميم القائمة ما لم تتعارض مع القانون أو اللائحة الجديدة. منحت الهيئة الجهات الخاضعة للقرار مهلة ستة أشهر لتوفيق أوضاعها، مقابل ثلاثة أعوام للمصارف التجارية المرخصة لمزاولة أنشطة الأوراق المالية. ودخل القرار حيز التنفيذ في اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 26 يوليو 2026.	تحديث الإطار التنفيذي لسوق الأوراق المالية وتوحيد القواعد المنظمة لأنشطته ومنتجاته، مع تعزيز حماية المستثمرين ومنح الجهات الخاضعة مهلاً لتوفيق أوضاعها.
قطر	هيئة قطر للأسواق المالية	تنظيم الرخصة الدولية لمزاولة بعض الأنشطة في الأسواق المالية الدولية أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية نظاماً يتيح لمقدمي الخدمات المالية من خارج الدولة التقدم للحصول على رخصة دولية لمزاولة الأنشطة المالية التي يشملها النظام. ويشترط لممارسة هذه الأنشطة استيفاء متطلبات الترخيص والحصول على موافقة الهيئة. وتخضع المؤسسات المرخصة لمتطلبات الهيئة وإشرافها عند تقديم خدماتها، بما يوفر إطاراً نظامياً لدخول مقدمي الخدمات المالية الدوليين إلى السوق القطرية.	تنظيم دخول مقدمي الخدمات المالية الدوليين إلى السوق القطرية وإخضاع أنشطتهم للترخيص والإشراف، بما يدعم استقطاب المؤسسات المالية وتعزيز تنافسية السوق.

التطورات التنظيمية

السوق	الجهة المصدرة	الإجراء	الهدف / الأثر المتوقع
السعودية	هيئة السوق المالية	بدء استقبال طلبات الترخيص لأعمال سوق السلع والمعادن أعلنت هيئة السوق المالية السعودية فتح باب استقبال طلبات الترخيص لممارسة أعمال سوق السلع والمعادن في المملكة لمدة 123 يوماً. ويتيح الإعلان للجهات الراغبة التقدم بطلباتها إلى الهيئة بعد استيفاء المتطلبات وتجهيز الوثائق اللازمة خلال الفترة المحددة. ويمثل هذا الإجراء بدء مرحلة التقديم للترخيص، ولا يعني منح التراخيص للجهات المتقدمة بصورة تلقائية، إذ تخضع الطلبات للدراسة والتقييم من الهيئة قبل الموافقة على ممارسة الأنشطة المشمولة.	إتاحة المسار النظامي لتقديم طلبات الترخيص لممارسة أعمال سوق السلع والمعادن، وتمكين الهيئة من تقييم الجهات المتقدمة ومدى استيفائها للمتطلبات المقررة قبل السماح لها بمزاولة النشاط.
الكويت	هيئة أسواق المال	تحديث متطلبات أموال العملاء وكفاية رأس المال عدلت هيئة أسواق المال الكويتية بعض أحكام اللائحة التنفيذية المتعلقة بأموال العملاء وأصولهم لدى الأشخاص المرخص لهم، إلى جانب المتطلبات المنظمة لكفاية رأس المال. ويهدف الجانب الأول من التعديل إلى تنظيم كيفية تعامل الجهات المرخصة مع الأموال والأصول التي تحتفظ بها أو تديرها لمصلحة عملائها، بما يعزز الفصل بينها وبين أموال الجهة المرخصة ويدعم حمايتها. كما شمل التعديل القواعد المتعلقة بكفاية رأس المال، التي تحدد مستوى الموارد المالية الواجب توافرها لدى الشخص المرخص له بما يتناسب مع طبيعة أنشطته والتزاماته والمخاطر المرتبطة بها. وتناول كذلك نسبة صافي حقوق الملكية إلى رأس المال المدفوع باعتبارها أحد المؤشرات المستخدمة لقياس متانة المركز المالي للجهة المرخصة. وبذلك يجمع التعديل بين تعزيز الضوابط المطبقة على أموال العملاء ودعم القدرة المالية للجهات التي تحتفظ بهذه الأموال أو تقدم الخدمات المرتبطة بها.	تعزيز حماية أموال العملاء وأصولهم، ودعم قدرة الأشخاص المرخص لهم على الوفاء بالتزاماتهم من خلال تطوير متطلبات كفاية رأس المال ومؤشرات الملاءة المالية.
الكويت	بورصة الكويت	إعادة هيكلة عمولات التداول اعتمدت بورصة الكويت هيكلاً جديداً لعمولات التداول المستحقة عند تنفيذ صفقات الأوراق المالية في السوق. ويعيد الهيكل تنظيم توزيع هذه العمولات بين بورصة الكويت، التي توفر منصة التداول وتنظم عملية تنفيذ الصفقات، والشركة الكويتية للمقاصة، التي تتولى الإجراءات اللاحقة للتداول، بما يشمل مقاصة الالتزامات الناتجة عن الصفقات وتسويتها. يحدد الهيكل الجديد حصة كل جهة من عمولة التداول في ضوء الخدمات التي تقدمها خلال مراحل إتمام الصفقة، بما يجعل توزيع العمولات بين البورصة وشركة المقاصة أكثر وضوحاً. وحددت البورصة يوم 1 أكتوبر 2026 موعداً لبدء تطبيق الهيكل الجديد، بما يتيح للجهات والأطراف المعنية استكمال استعداداتها قبل دخوله حيز التنفيذ.	تنظيم توزيع عمولات التداول بين البورصة وشركة المقاصة بما يتناسب مع دور كل منهما في تنفيذ الصفقات واستكمال إجراءات المقاصة والتسوية، وتعزيز وضوح الرسوم المرتبطة بعمليات التداول.

السوق	الجهة المصدرة	الإجراء	الهدف / الأثر المتوقع
البحرين	بورصة البحرين	إصدار دليل علاقات المستثمرين أصدرت بورصة البحرين دليلاً لعلاقات المستثمرين يطبق على الشركات المدرجة في السوق الرئيسية، بهدف تنظيم تواصلها مع المساهمين والمستثمرين وإتاحة المعلومات المتعلقة بأدائها وأنشطتها بصورة أكثر انتظاماً. ويجمع الدليل بين متطلبات إلزامية يتعين على الشركات تنفيذها وتوصيات غير إلزامية تمثل ممارسات إضافية يمكن الاسترشاد بها، وحددت البورصة يوم 31 مارس 2028 موعداً أقصى لاستيفاء المتطلبات الإلزامية. يلزم الدليل جميع الشركات المدرجة في السوق الرئيسية بإنشاء قسم مخصص لعلاقات المستثمرين على مواقعها الإلكترونية. ويستخدم هذا القسم لإتاحة أخبار الشركة وتقاريرها المالية وإفصاحات الحوكمة والمعلومات الجوهرية الأخرى، بما يسهل وصول المساهمين والمستثمرين إلى المعلومات المرتبطة بالشركة من مصدر مباشر ومنظم. يفرض الدليل متطلبات إضافية على الشركات التي تبلغ قيمتها السوقية 100 مليون دينار بحريني فأكثر، تشمل تعيين مسؤول مخصص لعلاقات المستثمرين، وعقد اتصال سنوي لمناقشة النتائج المالية خلال عشرة أيام عمل من تاريخ نشرها. كما يتضمن توصيات غير إلزامية، من بينها تشجيع التغطية المستمرة من المحللين والمشاركة في الجولات والفعاليات المرتبطة بأسواق رأس المال.	تنظيم التواصل بين الشركات المدرجة والمستثمرين وتحسين إتاحة المعلومات المالية والجوهرية، وتعزيز الشفافية بما يساعد المستثمرين على تقييم الشركات وأوراقها المالية استناداً إلى معلومات أكثر انتظاماً ووضوحاً.
البحرين	شركة البحرين للمقاصة	اعتماد قواعد البحرين للمقاصة أصدرت شركة البحرين للمقاصة قواعد تنظم الخدمات والإجراءات التي تلي تنفيذ صفقات الأوراق المالية. وتشمل هذه الخدمات تسجيل ملكية الأوراق المالية وحفظها في السجل المركزي، وتحديد الالتزامات المالية والمستحقات المترتبة على أطراف الصفقات، ثم إتمام التسوية من خلال نقل الأوراق المالية إلى المشتري وتحويل المقابل النقدي إلى البائع. تحدد القواعد العلاقة بين شركة البحرين للمقاصة والأطراف المستفيدة من خدماتها، وتوضح الأحكام والإجراءات والمسؤوليات المرتبطة باستكمال الصفقات، بما يوفر إطاراً موحداً لعمليات ما بعد التداول.	توحيد القواعد المنظمة لخدمات الإيداع المركزي والمقاصة والتسوية، وتوضيح مسؤوليات الأطراف المشاركة فيها، بما يدعم سلامة استكمال الصفقات ويحد من المخاطر المرتبطة بمرحلة ما بعد التداول.
مصر	الهيئة العامة للرقابة المالية	تحديث ضوابط قيد شركات الاستحواذ واستمرار قيدها وشطبها عدلت الهيئة العامة للرقابة المالية الضوابط المنظمة لقيد الشركات ذات غرض الاستحواذ، وهي شركات تؤسس لجمع التمويل من المستثمرين بهدف الاستحواذ على شركة أو أكثر وفقاً للضوابط المعتمدة. ويشمل التعديل شروط قيد هذه الشركات في البورصة، والمتطلبات الواجب استيفاؤها للمحافظة على استمرار القيد، إضافة إلى الحالات والإجراءات المنظمة لشطبها. وبذلك يحدد القرار القواعد التي تحكم وجود هذه الشركات في السوق، منذ قيدها وجمع التمويل وحتى تنفيذ الاستحواذ أو شطبها، مع إخضاعها للمتطلبات الرقابية المقررة لحماية المستثمرين.	تطوير الإطار التنظيمي لشركات الاستحواذ ذات الغرض الخاص، ورفع مرونة التمويل والاستحواذ مع الحفاظ على حماية المستثمرين.

السوق	الجهة المصدرة	الإجراء	الهدف / الأثر المتوقع
مصر	الهيئة العامة للرقابة المالية	تنظيم رسوم تسوية العقود المستقبلية وإعفاءات مرحلة الإطلاق حددت الهيئة العامة للرقابة المالية المقابل المالي للخدمات التي تقدمها شركة تسويات لخدمات التقاص، المرخص لها بإجراء المقاصة والتسوية للعقود المتداولة في بورصات العقود الآجلة. وتشمل مهام الشركة تقييم المخاطر على مستوى حسابات العملاء، وإدارة مخاطر عدم وفاء أحد أطراف العقد بالتزاماته، وتسوية الالتزامات المالية والمراكز الناتجة عن تداول العقود المستقبلية. ومنح القرار إعفاءً من الرسوم لمدة عام لعدد من الخدمات، من بينها تنفيذ العمليات بالإئابة، والتسوية النهائية للعقود، وتحويل المراكز بين أعضاء التسوية، وإصدار كشوف الحساب، وإضافة مستخدمين والربط الآلي بنظام التسوية. كما أبقى فتح حسابات العملاء وعمليات الإيداع والسحب النقدي دون مقابل، مع تحديد رسوم للعضوية والاشتراك السنوي وخدمات التسوية الأخرى.	وضع إطار واضح لرسوم خدمات مقاصة العقود المستقبلية وتسويتها، مع خفض بعض تكاليف المشاركة خلال السنة الأولى من إطلاق السوق، وتنظيم الخدمات المرتبطة بإدارة المخاطر وتسوية الالتزامات.
مصر	الهيئة العامة للرقابة المالية	تشكيل لجنة دائمة للتنسيق في المسائل الضريبية شكلت الهيئة العامة للرقابة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لجنة دائمة للتنسيق في المسائل الضريبية المرتبطة بالأنشطة المالية غير المصرفية. وتتولى اللجنة بحث الموضوعات التي يتداخل فيها تطبيق القواعد الضريبية مع الأطر المنظمة لسوق رأس المال والأنشطة الأخرى الخاضعة لرقابة الهيئة. وتوفر اللجنة آلية مؤسسية مستمرة للتواصل بين الجهتين ومناقشة الإشكالات التي تظهر عند التطبيق، بما يساعد على تنسيق المواقف وتوضيح المعالجات المتعلقة بهذه الأنشطة بدلاً من تناول كل مسألة بصورة منفصلة.	تعزيز التنسيق بين الهيئة العامة للرقابة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، ودعم معالجة المسائل الضريبية المرتبطة بالأنشطة المالية غير المصرفية بصورة أكثر اتساقاً ووضوحاً.

التطورات الرقابية

السوق	الجهة المصدرة	الإجراء	الهدف / الأثر المتوقع
الكويت	هيئة أسواق المال	تحديث متطلبات الإفصاح عن المعلومات الجوهرية عدلت هيئة أسواق المال الكويتية بعض أحكام باب الإفصاح والشفافية في اللائحة التنفيذية، الذي ينظم التزام الجهات الخاضعة بإبلاغ السوق بالمعلومات الجوهرية. ويقصد بهذه المعلومات التطورات أو الوقائع التي قد تؤثر في قرارات المستثمرين أو في تقييم الورقة المالية وسعرها عند التداول. يتناول التعديل الضوابط المرتبطة بالجهة المسؤولة عن الإفصاح، والمعلومات الواجب إعلانها، وتوقيت إتاحتها للسوق. ويهدف ذلك إلى ضمان وصول المتعاملين إلى المعلومات المؤثرة وفق إجراءات محددة، بما يحد من تفاوت المعلومات المتاحة بينهم.	تعزيز انضباط الجهات الخاضعة في الإفصاح عن المعلومات الجوهرية، ودعم وصول المستثمرين إليها في الوقت المناسب، بما يحد من تفاوت المعلومات ويساعد على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استناداً إلى المعلومات المتاحة.
تونس	هيئة السوق المالية	توضيح متطلبات الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة أصدر مجلس السوق المالية توضيحات لشركات المساهمة العامة بشأن الإفصاح عن العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة التي قد تؤثر جوهرياً في مركزها المالي أو أدائها واستمراريتها. وتشمل الإفصاحات حوكمة قضايا الاستدامة وارتباطها باستراتيجية الشركة وإدارة مخاطرها، إضافة إلى المؤشرات ذات الأهمية. اعتبر المجلس سنة 2025 مرحلة انتقالية، فأجاز للشركات غير الجاهزة تقديم معلومات نوعية وخطة للتدرج نحو الإفصاح الكمي، وفق مبدأ «الامتثال أو التبرير». وأكد أن التوضيحات لا تنشئ متطلبات معيارية جديدة.	إدماج مخاطر الاستدامة في الإفصاح، وتحسين قابلية المقارنة، ودعم قرارات الاستثمار المسؤول.
تونس	هيئة السوق المالية	الإفصاح عن آثار آلية تعديل حدود الكربون الأوروبية طلب مجلس السوق المالية من الشركات التونسية العاملة في القطاعات المشمولة بآلية تعديل الكربون على الحدود الأوروبية، والمصدرة إلى الاتحاد الأوروبي مباشرة أو من خلال شركات مجموعتها، تقييم الآثار المالية المحتملة لتطبيق الآلية. عند وجود أثر جوهري، يتعين توضيح المخاطر المرتبطة بالآلية وكيفية إدارتها، وضوابط قياس الانبعاثات الكربونية والإفصاح عنها، وانعكاساتها المتوقعة على النشاط والأداء والتنافسية وأسواق التصدير. ويمكن للشركات التي لا تتوافر لديها مؤشرات كمية مكتملة تقديم معلومات نوعية وخطة للامتثال التدريجي، مع تبرير عدم الإفصاح الكمي.	تعزيز جاهزية الشركات المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي، وتوضيح الآثار المالية والتشغيلية المحتملة للمتطلبات المرتبطة بآلية تعديل الكربون على الحدود.
تونس	هيئة السوق المالية	التأكيد على واجب مراقبي الحسابات في الإبلاغ عن المخالفات والمخاطر أكد مجلس السوق المالية التزام مراقبي حسابات شركات المساهمة العامة بإبلاغه فوراً بأي واقعة قد تهدد مصالح الشركة أو حاملي أوراقها المالية. وتشمل الحالات التي تستوجب الإبلاغ المخالفات الجسيمة، والشكوك حول استمرارية الشركة، وتعذر إجراء المراجعة، ورفض التصديق على الحسابات أو إبداء تحفظات جوهرية عليها. وكما تشمل الاحترازات المتكررة، وعدم تكوين المدخرات أو تسجيل الخصوم اللازمة، والمعاملات الجوهرية مع الأطراف المرتبطة بشروط غير مماثلة لشروط السوق. وأوضح المجلس أن هذه الحالات ليست حصرية، وأن الإبلاغ يجب أن يكون موثقاً كتابياً ومدعوماً بالبيانات التوضيحية اللازمة.	تعزيز جودة المراجعة، ورفع موثوقية القوائم المالية، ودعم الاكتشاف المبكر للمخالفات.

السوق	الجهة المصدرة	الإجراء	الهدف / الأثر المتوقع
تونس	هيئة السوق المالية	التأكيد على إيداع القوائم المالية ونشرها أكد مجلس السوق المالية التزام الوسطاء في البورصة وشركات إدارة محافظ الأوراق المالية لحساب الغير بإيداع قوائمهم المالية السنوية لديه، مرفقة بتقرير مراقب الحسابات، خلال ثلاثة أشهر من نهاية السنة المحاسبية. كما أعلن المجلس نشر هذه القوائم على موقعه الرسمي ابتداءً من القوائم المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بما يتيحها للعموم. ودعا مراقبي الحسابات إلى إيلاء عناية خاصة بحماية أموال العملاء، والتحقق من فاعلية الرقابة الداخلية والالتزام بالقواعد المنظمة لإدارة تلك الأموال.	تعزيز انتظام الإفصاح المالي وإتاحة القوائم المالية للعموم، بما يدعم الرقابة على المؤسسات المعنية ويمكن المستثمرين من الاطلاع على أوضاعها المالية.
مصر	الهيئة العامة للرقابة المالية	تنظيم مراجعة حسابات صناديق الاستثمار رفعت الهيئة العامة للرقابة المالية عدد صناديق الاستثمار التي يجوز لمراقب الحسابات الواحد مراجعتها من ثلاثة إلى خمسة صناديق. ويشترط لمراجعة أكثر من خمسة صناديق الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة وفقاً للمعايير التي تحددها. ويأتي التعديل في ضوء زيادة عدد صناديق الاستثمار، بهدف منحها مرونة أكبر في اختيار مراقبي الحسابات وخفض أعباء المراجعة، مع استمرار الالتزام بالمتطلبات المنظمة لاستقلالية مراقب الحسابات.	توفير مرونة أكبر لصناديق الاستثمار في تعيين مراقبي الحسابات وتقليل أعباء المراجعة، مع المحافظة على متطلبات الاستقلالية وخضوع الحالات التي تتجاوز خمسة صناديق لموافقة الهيئة.
مصر	الهيئة العامة للرقابة المالية	تحديث ضوابط قيد مراقبي الحسابات واستمرار قيدهم عدلت الهيئة العامة للرقابة المالية الضوابط المنظمة لقيد مراقبي الحسابات في السجل المخصص للمؤهلين لمراجعة القوائم المالية للجهات الخاضعة لرقابتها. ويحدد التعديل الشروط المهنية اللازمة لقبول طلب القيد، والمتطلبات التي يتعين على مراقب الحسابات المحافظة عليها لاستمرار قيده في السجل. وبموجب هذه الضوابط، يرتبط استمرار أهلية مراقب الحسابات لمراجعة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة باستيفاء المتطلبات المهنية والرقابية المقررة، وليس بمجرد قبوله في السجل عند التقديم الأول.	رفع الكفاءة المهنية لمراقبي الحسابات وتعزيز موثوقية التقارير المالية للجهات الخاضعة للرقابة.
الأردن	هيئة الأوراق المالية	التصدي للشائعات والمعلومات المضللة أكدت هيئة الأوراق المالية التزام الجهات الخاضعة لرقابتها بعدم نشر أو إعادة تداول معلومات غير دقيقة أو مضللة تتعلق بالسوق أو الجهات العاملة فيه، سواء عبر وسائل الإعلام أو منصات التواصل الاجتماعي. شددت الهيئة على مسؤولية هذه الجهات من التحقق من صحة المعلومات قبل نشرها أو تداولها، نظراً إلى سرعة انتشارها وإمكان تأثيرها في قرارات المستثمرين وسلامة التعاملات في السوق.	الحد من انتشار الشائعات والمعلومات المضللة، وتعزيز مسؤولية الجهات الخاضعة في التحقق من دقة ما تنشره، بما يدعم نزاهة السوق ويحمي قرارات المستثمرين من المعلومات غير الموثوقة.

الإمتثال والإجراءات الاحترازية

السوق	الجهة المصدرة	الإجراء ومضمونه	الهدف / الأثر المتوقع
الإمارات	هيئة سوق المال	تطبيق "قاعدة السفر" على تحويلات الأصول الافتراضية أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع إشعاراً بشأن تطبيق "قاعدة السفر" على تحويلات الأصول الافتراضية، في إطار المتطلبات الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتلزم القاعدة الجهات المعنية بإرفاق بيانات تعريفية عن مرسل التحويل والمستفيد منه، وتبادلها مع الجهة المقابلة عند تنفيذ العملية. كما تلتزم الجهات بالتحقق من البيانات والاحتفاظ بها، واتخاذ الإجراءات المقررة عند نقصها أو عدم استيفائها للمتطلبات. ويتيح ذلك تتبع التحويلات وربطها بأطرافها بدلاً من تنفيذها دون معلومات تعريفية كافية.	تعزيز قابلية تتبع التحويلات، والحد من إساءة استخدام الأصول الافتراضية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
الإمارات	هيئة سوق المال	تحديث إرشادات التفتيش والامتثال لمكافحة غسل الأموال حدثت هيئة الأوراق المالية والسلع إرشادات التفتيش والامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموجهة إلى الجهات الخاضعة لرقابتها. وتعتمد الإرشادات نهجاً قائماً على المخاطر، بحيث تتناسب إجراءات الفحص والضوابط الداخلية مع مستوى المخاطر المرتبطة بعملاء المؤسسة ومنتجاتها وأنشطتها وقنوات تقديم خدماتها. توجه الإرشادات المؤسسات إلى توثيق تقييم المخاطر ومراجعة سياساتها وإجراءاتها الرقابية، مع تخصيص اهتمام وموارد أكبر للمخاطر المرتفعة. كما توضح متطلبات الهيئة عند التفتيش وكيفية إثبات ملاءمة الضوابط الداخلية للمخاطر المحددة.	رفع جاهزية الجهات الخاضعة للتفتيش، وتعزيز فاعلية ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوجيه الموارد الرقابية نحو المخاطر الأعلى.
الأردن	هيئة الأوراق المالية	نشر التقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب نشرت هيئة الأوراق المالية الأردنية نتائج تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الأوراق المالية لسنة 2025. ويحدد التقييم مصادر المخاطر ومستويات التعرض لها داخل القطاع، بما يتيح التعامل معها وفقاً لدرجة خطورتها بدلاً من تطبيق مستوى موحد من الإجراءات على جميع الأنشطة والعملاء والعمليات. وتسترشد الجهات الخاضعة بنتائج التقييم عند تحديث تقييماتها الداخلية وسياساتها وإجراءاتها الرقابية، بينما تستخدمه الهيئة في تحديد أولويات الرقابة والتفتيش وتوجيهها نحو المجالات ذات المخاطر الأعلى.	تحديد أبرز مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الأوراق المالية، ودعم توجيه إجراءات الامتثال والرقابة والتفتيش نحو الأنشطة والمجالات الأعلى مخاطر.
الأردن	هيئة الأوراق المالية	تحديث متطلبات التعامل مع الدول مرتفعة المخاطر أصدرت هيئة الأوراق المالية الأردنية تعميماً محدثاً بشأن الدول مرتفعة المخاطر والدول الخاضعة للمتابعة المتزايدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويلزم التعميم الجهات الخاضعة بمراعاة تصنيف الدولة ضمن تقييمها الشامل لمخاطر العميل أو العملية أو علاقة العمل، إلى جانب بقية عوامل المخاطر ذات الصلة. وعندما يظهر التقييم ارتفاع مستوى المخاطر، يتعين تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة، بما يشمل زيادة مستوى التحقق والمتابعة قبل بدء علاقة العمل أو الاستمرار فيها، وفقاً للمتطلبات النافذة.	تعزيز تقييم المخاطر الجغرافية وتطبيق تدابير عناية واجبة تتناسب مع مستوى المخاطر، بما يحد من تعرض الجهات الخاضعة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المصدر: المواقع الرسمية لأسواق المال العربية والهيئات التنظيمية والرقابية ذات الصلة.

إضاءات على أسواق المال

أمر الكل أو لا شيء (All or None, AON):

أمر خاص يشترط تنفيذ كامل الكمية المحددة فيه، ولا يسمح بتنفيذ جزء منها. وبناءً على ذلك، لا ينفذ الأمر إلا إذا توافرت كمية مقابلة تكفي لتنفيذه بالكامل وفقاً لشروط المطابقة المعتمدة في نظام التداول.

أمر الحد الأدنى للتنفيذ (Minimum Fill, MF):

أمر خاص يحدد حداً أدنى من الأوراق المالية يجب تنفيذه قبل السماح بتداول الأمر. ويمكن استيفاء الحد الأدنى المحدد من خلال أكثر من أمر مقابل. وبعد تنفيذ الحد الأدنى أو كمية أكبر منه، يلغى شرط الحد الأدنى للتنفيذ، وينتقل الرصيد المتبقي من الأمر إلى سجل الأوامر العادية.

أمر الحد الأدنى للكتلة (Minimum Block, MB):

أمر خاص تنفذ كميته، مجتمعة أو مجزأة، ضمن كتل محددة، مع استمرار تطبيق شرط الحد الأدنى للكتلة على عمليات التنفيذ اللاحقة إلى أن تنفذ الكمية الإجمالية للأمر بالكامل. وإذا أصبحت الكمية المتبقية من الأمر أقل من الحد الأدنى المحدد للكتلة، يتحول الرصيد المتبقي إلى أمر الكل أو لا شيء.

أمر الكمية غير المعلنة (Undisclosed Quantity Order):

أمر يحدد فيه الوسيط الكمية الإجمالية للأوراق المالية، مع إظهار جزء منها فقط في دفتر الأوامر وإخفاء الكمية المتبقية. ولا يجوز إدخال هذا النوع من الأوامر إذا كانت الكمية الإجمالية تقل عن 10,000 ورقة مالية، كما يجب ألا تقل الكمية المعلنة عن 5.0 في المائة من إجمالي الكمية.

أمر بأفضل سعر في السوق (Market at Best Order):

أمر غير مسعر، أي لا يحدد فيه المستثمر سعراً للتنفيذ، ويطابق فقط الأوامر المتاحة عند أفضل سعر في الجانب المقابل من دفتر الأوامر. إذا لم توجد أوامر مقابلة عند إدخاله، يرفض الأمر. وتكون صلاحيته عادة فورية، بحيث تنفذ الكمية المتاحة عند أفضل سعر وتلغى الكمية المتبقية غير المنفذة. أما إذا كان الأمر ذا صلاحية غير فورية، مثل أمر اليوم أو الأمر الصالح حتى الإلغاء، ونفذ جزء منه، فيتحول الرصيد المتبقي إلى أمر محدد السعر عند أفضل سعر تم التنفيذ عليه. ولا يسمح بإدخال هذا النوع من الأوامر إلا خلال جلسة التداول المستمر، ولا يقبل خلال جلسات المزاد، بما فيها جلسة ما قبل الافتتاح وجلسة ما قبل الإغلاق.

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية.



دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل

صندوق النقد العربي

ص. ب. 2818، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

Website: <https://www.amf.org.ae>